

## قضية جوهريّة للنقاش!!

## أين حقوق الأفراد والمستثمرين

## المتضررين في قضايا التصالح؟

## جرائم الصلح عن مخالفات جسيمة في

## التداولات تضر منها المتداولون على السهم

## بعض الجرائم فيها ترباح على حساب الغير

## أو تفادي للخسارة فماذا استفاد المتضرر

## الحقيقي من غرامة التصالح مع المتلاعب؟

اكتتاب لها علاقة بالورقة المالية.

### أبرز قواعد وأحكام الصلح:

توقيت الصلح: يجوز عرض الصلح أو قبوله في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية، بما في ذلك مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وقبل صدور حكم نهائي.

المقابل المالي: يتم الصلح مقابل أداء مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى للغرامة المقررة للجريمة، وتحدد الهيئة المهلة اللازمة لاستيفاء شروط الصلح.

آثار الصلح: بموجب إتمام الصلح ودفن المبالغ المقررة، تنقضي الدعوى الجزائية.

### إجراءات طلب الصلح

- إرفاق صحيفة الاتهام مع طلب الصلح.
- تقديم شهادة بتسلسل الدعوى أو ما يفيد عدم صدور حكم نهائي.

### الهدف من نظام الصلح:

يهدف نظام الصلح إلى تسوية المنازعات الودية والحد من اللجوء للقضاء، مع الحفاظ على مصلحة السوق والمال العام.

قبل نفس الشخص أو أشخاص يعملون باتفاق مع ذلك الشخص .

2 كل من أبرم صفقة أو أكثر في ورقة مالية من شأنها:-

أ- رفع سعر تلك الورقة المالية لنفس المصدر، بهدف حث الآخرين على شرائها.

ب- تخفيض سعر تلك الورقة المالية لنفس المصدر، بهدف حث الآخرين على بيعها.

ج- خلق تداول فعلي أو وهمي بهدف حث الآخرين على الشراء أو البيع.

وتضع الهيئة القواعد التي تبين الحالات التي تقع فيها الأفعال المنصوص عليها في البندين (1/أ، 2/ج)، وتحدد تلك القواعد الممارسات المشروعة المستثناة من تطبيق حكم هذه المادة.

### المادة 124:

كل شخص ثبت أن لديه مصلحة غير معلنة شجع أو أوصى بشكل علني على شراء أو بيع ورقة مالية معينة، وتعني المصلحة غير المعلنة أي عمولة خفية أو عائد مادي أو هبة أو هدية من مصدر أو وسيط أو متداول أو مستشار أو وكيل

حسب القوانين المنظمة للتداول في السوق المالي يجوز الصلح في أي مرحلة من الدعوى الجزائية قبل صدور حكم نهائي، وذلك مقابل أداء مبالغ مالية، حيث يتعين إلزام طالب الصلح وفقاً لشروطه برد قيمة المنفعة المالية المحققة أو الخسارة التي تم تفاديها مهما كانت قيمتها، وذلك للجرائم المنصوص عليها في المواد 122 و124 و126 و127.

والجرائم المنصوص عليها في تلك المواد ذات الصلة المباشرة بالتداولات 122 و124، وهي تنص على كل من ثبت قيامه عمداً بأحد الأفعال الآتية:

1 تصرف تصرفاً ينطوي على خلق مظهر وإيحاء زائف أو مضلل بشأن التداول الفعلي لورقة مالية أو لسوق الأوراق المالية عن طريق:

أ- الدخول في صفقة بشكل لا يؤدي إلى تغيير فعلي في ملكية الورقة المالية .

ب- إدخال أمر شراء أو بيع ورقة مالية، وهو على علم بأن أمراً مقارباً من حيث الحجم والسعر وزمن البيع أو الشراء لتلك الورقة المالية قد تم أو سيتم إصداره من

## التساؤلات المهمة والجوهريّة والجديرة بالنقاش والدراسة هي:

1 في قضايا التلاعب والتأثير على سعر الورقة المالية أو خلق تداول زائف أو مضلل وحث الآخرين على الشراء والبيع، هناك مستثمرون أفراد أو مؤسسات تضرروا من تلك الممارسات، فأين حقوقهم في قضية الصلح؟

2 أليس من تضرر يستحق تعويض ويكون جزءاً من الصلح، خصوصاً وأن من قام بعملية التضليل والتلاعب بالورقة المالية ألحق ضرراً بمن تداول على السهم محل المخالفة؟

4 أحد قضايا التلاعب الأخيرة تم فيها الصلح بمبلغ مليوني كبير، لكن المتضررون من تلك العملية، أين موقعهم وحقوقهم، كون الضرر أصابهم مباشرة بخسائر نتيجة التضليل.

3 إذا كان القانون يكفل حق طلب التعويض قضائياً، فلماذا لا يتم ضمان حق المتضررين ضمن الصلح؟ ولماذا يتم السداد لجهة والأفراد يذهبون للقضاء؟ مع العلم أن أبرز أهداف الصلح هي تسوية المنازعات والتقليل من اللجوء للقضاء والضغط على تلك المرفق.

# ممارسات مراقبي الحسابات .. الشفافية ركن أساسي من حقوق المستثمرين

## توقعيات التغيير لمراقبي الحسابات تثير التساؤلات .. لذلك الشفافية بالحد الأعلى مطلوبة

### مصالح المساهمين أهم من عقود وأتعاب مراقب الحسابات

### تعنت المجموعات المالية في الشركات هل يتم بعلم مجالس الإدارات أم بدون علمهم؟

التساؤل الأهم هو، في مثل هذه الحالات هل يتم استدعاء مراقب الحسابات من الجهات الإشرافية التنظيمية لمسائلته، أم يتم الاعتماد على التقرير الذي يتم تقديمه؟ مصالح المساهمين تعلوا ولا يعلى عليها، في مقارنة مع أتعاب مراقبي الحسابات، وبالتالي القاعدة تعلوا مصالحها على المصلحة الخاصة، لذلك فالشفافية مطلوبة في أي خلاف، لأن المساهمين الأفراد يمثلون قواعد كبيرة.

أيضا من النقاط المهمة أن الإجراءات التي تتخذ بشأن مراقبي الحسابات وإعلانها من جانب أي جهة تنظيمية تعزز الثقة أكثر وتطمئن المستثمرين. أمام التقارير المسببة التي توضع أمام المكتب المرجعي، ومصير التقرير التفصيلي الذي يحوي الأسباب، فالحقيقة من حق المساهمين والجهات التنظيمية.

تساؤل أخير ... في ملفات عدم التعاون مع مراقبي الحسابات من جانب المجموعة المالية في أي شركة، هل يمكن أن يتم البدء في سحب الموافقات المسبقة من أصحاب هذه المناصب أو معاقبتهم جزائياً بشكل مباشر؟ مع العلم أن أي عملية عدم تعاون من جانب أي مسؤول مالي في أي شركة لا يمكن أن تتم إلا بعلم وموافقة وتنسيق مجلس الإدارة، وذلك حماية لحقوق ومصالح المساهمين.

بعض مراقبي الحسابات، الأولى كلفت أحد المراقبين قرار بالشطب والثانية نتج عنها مخالفة وجزاء مالي. لكن التطورات لا تنتهي في هذا الملف طالما هناك عمل مستمر وسوق مالي يحوي شركات متاحة للمستثمرين للتداول على أسهمها. الجديد في سجل مراقبي الحسابات هي قضايا التنحي لمراقبي الحسابات واستبدالهم بمراقب آخر، إذ تعد هذه العملية من الملفات التي تحتاج شفافية أوسع. والتساؤلات الجوهرية والمهمة على حالات التنحي عديدة، خصوصاً في بعض التوقيعات المفصلة، وتحتاج إفصاحات مكملة تتسم بالشفافية. من هذه التساؤلات ما يلي:

توقيت عملية التنحي قبل الإفصاح الرسمي عن البيانات المالية المستحق الإعلان عنها عن فترة مالية أو سنوية، أمر يحتاج إفصاحات أكثر، خصوصاً وأن التوقيت الرسمي للإفصاحات محكوم بمواعيد ومهل قانونية رسمية.

ملفات التنحي لمراقبي الحسابات، كما ملفات الاستقالات المفاجئة الصامتة التي تشهدا الشركات والتي تمر من دون معرفة الأسباب الحقيقية من جانب جموع المستثمرين، هي قضايا تحتاج إلى إعادة نظر في إخضاعها لمزيد من الوضوح والشفافية وإعلان أسبابها ونتائجها خصوصاً وأنها مؤثرة.

دور مراقب الحسابات حالياً يمثل صمام أمان وسياج حماية، ويات بمثابة الحاكم الأول للبيانات المالية. قياساً للأهمية التراتبية في إقرار واعتماد البيانات المالية، فبإمكان مراقب الحسابات عدم إصدار البيانات المالية، وبالتالي ستفقد الشركة صك الاعتراف بسلامة البيانات المالية، وقد يترتب على عدم الموافقة على البيانات المالية وقف أي ورقة مالية كانت عن التداول وفقاً للقوانين المنظمة، حيث لا يمكن أن تبقى شركة في مقصورة الإدراج من دون بيانات مالية سليمة معتمدة من مراقب الحسابات وخالية من التحفظات المالية الجسمية التي تشك في سلامة أو قدرة الشركة على الاستمرار، وهذا يؤكد أهمية دور مراقبي الحسابات.

ومن هذا المنطلق مراقب الحسابات له دور جوهري وجسيم وصاحب سلطة رقابية لا يستهان فيها، وإقراره بسلامة البيانات المالية مسؤولية تراتبية أمام المساهمين وأمام الجهات الرقابية، وهو بالنسبة للمستثمرين بمثابة ضمان وصك اعتراف بسلامة البيانات المالية إلى أن يثب عكس ذلك من جانب الجهات الرقابية والإشرافية بعد عمليات المراجعة والتدقيق وأعمال التفتيش.

بالمطلق لا يمكن التسليم بأنه لا توجد مخالفات جسيمة من بعض مراقبي الحسابات، ففي الأسابيع القليلة الماضية برزت على السطح ملاحظات تخص



# سياسة ملئ الفراغات في عضويات مجلس الإدارة ... آفة متى تختفي؟

## توزيع مقاعد العضويات بنظام «المنة» يكبل الأعضاء في ممارسة صلاحياتهم

### شخصيات يتم تدويرها على كل الأنشطة والقطاعات

### أعضاء يبصمون سنوات وعندما تظهر فقاعة التلاعبات يقفزون باستقالة شخصية

وواضح كالشمس في كثير من الشركات، حيث يتم «تلزيم» الكيان لوكيل محدد مسؤول أمام المسيطر، وأعضاء ملئ الفراغات ما عليهم سوى التوقيع واعتماد الميزانيات وتمير الموافقات وعلامات (✓) في جداول وتقارير الحوكمة جاهزة.

في كيانات كبرى تعتبر من قطاعات النخبة، هناك خطأ في مواقع بعض الأعضاء، حيث يفتقد بعضهم للحدود الدنيا من الإمكانيات، حتى بات الأمر أشبه بملئ فراغات فقط. بعض الكيانات تقوم على شخصية واحدة تدير العملية بالكامل ومطلق، وهو سيناريو مكرر

تنتقد أوساط مساهمة في العديد من الشركات سياسة ملئ الفراغات في عضويات مجالس الإدارات في الشركات، والتي تطال في بعض الحالات شركات نخبية ونوعية، دون مراعاة لأدنى الاعتبارات الفنية التي يمكن أن تضيف للشركة أو الكيان من تلك العضوية.

## من أهم وأبرز الملاحظات:

- 1 أعضاء مجالس إدارات لا يشاركون في أي استراتيجية أو رؤية أو خطة للشركة، حيث يأتون بالباراشوت دون إلمام بقضايا وملفات وطبيعة نشاط وعمل الشركة.
- 2 الرئيس التنفيذي في شركات عديدة يدير العملية بنسبة 100% بالتنسيق مع طرف واحد في مجلس الإدارة وباقي المجلس يحاط علماً فقط.
- 3 أعضاء مجالس إدارات يتم تدويرها على كل الأنشطة والقطاعات والتخصصات، عقار، وساطة، استثمار، تأمين، قوايض، صناعة، تعليم، والحبل على الجرار ... ما يثبت أنها عضويات شكلية وملئ فراغات لا أكثر.
- 4 بعض التوقع على الميزانيات تتم من خلال مندوب يذهب إلى كل عضو مجلس إدارة في مقره أو مكانه، وعادة ما يوقع بعضها في «الدواوين».
- 5 أعضاء مجلس إدارة لا يقومون بأدنى معايير الأمانة أو ما تحتمه الأمانة ومعايير الحوكمة والأخلاق، وعندما تبدأ ملامح وبوادر التلاعبات أو الممارسات السلبية في الظهور يبادر بتقديم استقالة لأسباب شخصية ويطوى الملف.
- 6 تمثيل الأعضاء بنظام «المنة» من ملاك ومسيطرين إدارياً يكبل عضو مجلس الإدارة عن ممارسة صلاحياته بالقدر الكافي، فمن أتى به له هدف من توزيع العضويات.
- 7 غياب العدالة في توزيع المناصب، وحتى التمثيل يمثل أحد أشكال الخلل الصارخ، فمن سيكون أحرص على الإدارة السليمة والحصيفة، من يملك أم من لا يملك؟
- 8 شركات أفلست في حضور مجالس الإدارات بسبب ممارسة من طرف واحد، أو طرفين أحدهما خارجي يوجه والآخر تنفيذي ينفذ والمجلس فقط يردد «أآآآآآآآآآآآ».
- 9 عمليات التحكم في تشكيل المجلس أصبحت تطال حتى الأعضاء المستقلين، فكثير من أصحاب الخبرات والكفاءات الذين يمكن أن يُطلق عليهم صفة مستقلين فعلياً يتقدمون ويستبعدون، فلا منافسة ولا مفاضلة في هذا الملف.
- 10 وصلت مرحلة الهزل في بعض الجامعات إلى تشكيل مجالس إدارات من موظفين في شركات تابعة وزميلة، ومنح مقاعد ذهبية لشخصيات «كرتونية» لمرونة وسهولة التوجيه.

# 59.7 مليون دينار ربح «بيتك» من العملات الأجنبية الربع الأول 2026

## مصرفات البنك الكويتي التركي تمثل 48% من مصرفات مجموعة «بيتك»

وفيما يتعلق بتركيا والمعيّار المحاسبي الدولي 29، أوضح «بيتك» أنه لا يزال أثر التضخم المفرط وفق المعيار المحاسبي الدولي 29 في تركيا جزءاً من هيكل أرباح المجموعة، وخلال الربع الأول 2026 بلغ صافي الخسارة النقدية 32.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع 42.1 مليون للربع المقابل من العام الماضي. وبين «بيتك» أن تركيا تمثل عنصراً مهماً في هيكل أرباح المجموعة وتنوع مصادرها، إذ تشكل 48.7% من صافي إيرادات التمويل و55.8% من إجمالي الإيرادات التشغيلية و32.1% من صافي الربح العائد إلى المساهمين.

حيث كانت أرباح الربع الأول من العام الماضي 2025 تبلغ 54.8 مليون دينار.

### المصرفات التشغيلية

على صعيد متصل أوضح «بيتك» أن إجمالي المصرفات التشغيلية لفترة الربع الأول 2026 بلغت 155.7 مليون دينار، وضمن قاعدة التكاليف شكل البنك الكويتي التركي 48% من إجمالي مصرفات التشغيل للمجموعة، حيث ارتفعت مصرفاته بنسبة 8.7% على أساس سنوي، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الضغوط التضخمية، غير أنه باستبعاد البنك التركي تكون باقي مصرفات المجموعة قد انخفضت بنسبة 10.4%.

كشف بيت التمويل الكويتي أن صافي الربح من العملات الأجنبية خلال الربع الأول 2026 بلغ 59.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 16.7 مليون للربع الأول 2025، بارتفاع نسبته 257.48% وبزيادة قدرها 43 مليون دينار. وأوضح أن 72.5% من صافي تلك الأرباح جاء بشكل رئيسي من ارتفاع حجم المعاملات وتحسن الهوامش في البنك الكويتي التركي، بما في ذلك تداول المعادن الثمينة، ما يعكس أن دخل العملات الأجنبية كان مساهماً إيجابياً خلال الربع الأول 2026. فيما بلغ دخل الاستثمارات 18.12 مليون دينار عن الربع الأول 2026، متراجعا بنسبة 66.9%.

## شركة صناعية 90% من موجوداتها أسهم!

دينار كويتي، يمثل الاستثمار في الأسهم 90% من إجمالي الموجودات. لكن تبقى الإشارة إلى أن التركيز العالي بهذه النسبة يمثل مخاطرة تحتاج إعادة نظر لتحقيق التوازن. استثمار الشركة في الأسهم حق وفرصة مشروعة ومعمول به لدى كل الشركات التي تستغل الفوائد في فرص مدرة، والاستثمار في الأسهم يعتبر من باب اقتناص الفرص، لكن من عدم الحصافة أن تكون كيان صناعي وتحصل على قسيمة لأنك شركة صناعية وكل موجوداتك بالأسهم فقط.

بالرغم من مخاطر الحياد عن صميم النشاط التشغيلي قامت شركة بتركيز مصادر إيراداتها على الأسهم، في إشارة ضمنية أن السوق المالي يحظى باهتمام كبير والبحث عن العوائد بات هو الأهم من دون أي اعتبار للنشاط التشغيلي ونشاط الشركة الأساسي وبناء استثمار استراتيجي تشغيلي راسخ وطويل الأجل. بالأرقام، الشركة يبلغ رأسمالها 6.5 مليون دينار كويتي، وإجمالي موجوداتها وفقاً لبيانات 31 ديسمبر 2025 تبلغ 18.586 مليون دينار. يبلغ استثمار الشركة في الأسهم 16.738 مليون

## المضارب الأنيق

على الشراء أو البيع، على عكس نماذج أخرى لذتهم ومتعتهم هي في إلحاق الأذى بجموع المتداولين وسعادتهم في الإضرار بهم. نموذج المضاربة المشروعة بالشراء عند نقطة محددة ثم البيع عند نقطة وصول دون تهليل أو إنشاء جروبات واتس أو الترويج عبر وكلاء هو نموذج مباح ومحمود، ما عدا ذلك فهو نموذج مذموم ومموجج، والسمعة تكفي، ومن يستدرج الصغار يتحمل دعواتهم في جنح الليل!!

يدور حديث في السوق بين أوساط المستثمرين الأفراد، خصوصاً من شريحة صغار المستثمرين، حيث يرددون عبارات الإشادة والثناء على نموذج المضارب الأنيق الذي يعتبر نموذج مفضل بالنسبة لهم، حيث يؤكدون أنهم لا يعرفونه عن قرب، ولكن يتبعون تحركاته عبر شفافيته المباشرة عبر القنوات الرسمية. يشهدون له بأنه لم يتسبب في إيذاء أي مستثمر أو يتسبب في الإضرار بهم، فله فلسفته الخاصة يمضي فيها دون أن يوصي أحد أو يحث أحد

## قضايا الملاحقة لمجالس الشركات المشطوبة مستمرة

قضية بعض صغار المساهمين ضد مجلس إدارة إحدى الشركات المشطوبة مستمرة منذ أشهر ولم تصل إلى نتيجة حتى الآن. آخر جلسة تم رفضها لعدم الاختصاص وستذهب إلى دائرة أخرى. انتزاع صغار المساهمين لحقوقهم مضمون بالقانون، لكن الدرب طويل ومطلوب قدرة على تحمل المسارات والإجراءات.

## النظام الأساسي في بنك يمنح مجلس الإدارة حق اقتراح مكافأة سنوية 10% من صافي الأرباح

طبقاً لسياسات أحد البنوك والنظام الأساسي له، ووفقاً للقوانين، يجوز لمجلس الإدارة اقتراح مكافأة سنوية بحد أقصى 10% من صافي الأرباح السنوي، وذلك بعد خصم ما يلي:

- 10% من صافي الربح للاحتياطي القانوني.
- 10% من صافي الربح للاحتياطي الاختياري.
- 1% من صافي الربح لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- 5% من رأس المال كتوزيعات للمساهمين.

## الضرائب

### «بيتك»: 53.5 مليون دينار

بلغت ضرائب قواعد مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي «القواعد النموذجية للركيزة الثانية» المستحقة على «بيتك» عن الربع الأول 2026 نحو 14.357 مليون دينار، وضرائب أخرى متعلقة بشركات تابعة بقيمة 39.239 مليون دينار، بمجموع 53.596 مليون دينار مقارنة مع 43.348 مليون دينار بنسبة نمو 23.6%.

### «الوطني»: 26.9 مليون دينار

بلغت ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية عن الربع الأول 2026 المستحقة على «الوطني» نحو 12.339 مليون دينار، وضرائب خارجية بقيمة 17.083 مليون، بمجموع 29.422 مليون دينار مقارنة مع 26.900 مليون دينار كويتي لنفس الفترة المقابلة من العام الماضي.

## صندوق الأسرار:

ملكياتهم في الشركات مستمرة ولن يتم التخرج من أي ملكية تحت سيطرتهم.

12 أحد البنوك المحلية يملك 10% من شركة غير مدرجة ذهبت إلى الاندماج، سيكون إضافة مهمة وجوهرية للكيان الجديد كونه ينتمي لمجموعة ثقيلة ورزينة وأهدافها استثمارية طويلة الأجل ودائماً بصمتهم إيجابية.

13 بعض المعلومات يعاد تدويرها لأهداف تخص من ينشرها. آخرها معلومات تخص عملية دمج ثلاث شركات، مالك رئيسي مشترك يربط بينهم، بعد التدقيق اتضح أن الفكرة قديمة وليس لها وجود على أرض الواقع حالياً.

14 من المهازل عندما يتلاعب رئيس تنفيذي مع رئيس مجلس إدارة، وبعد انتهاء العلاقة ووقوع الخلاف لا يستطيع محاسبته، لأن الرئيس التنفيذي يدينه بوثائق وممارسات تؤثر على الرئيس...!!

15 رئيس تنفيذي مشهور بالنحاسة والنخاسة، معروف أنه عند البيع طماع ويضاعف سعر الأصل، وعند الشراء يبخر الناس أشيائهم رغم أنه سلوك شرعي منهي عنه، وهو من المتظاهرين بالالتزام. هذا الرئيس التنفيذي يبدي حالياً اهتمام بشراء شركة عقارية تملك كل مقومات النجاح لكنها فاشلة إدارياً وغير مجدية في ظل إهمالها من كبير الملاك.

في شركة غير مدرجة يفاوض شركاء آخرين لشراء حصص منهم بذات السعر الذي تم عنده شراء الحصة الأكبر.

7 شركة لديها عدد كبير من المدارس، يقول رئيس مجلس الإدارة لمساهمي الشركة أنهم يفكرون في تأسيس شركة تدير النشاط الغذائي لهذه المدارس.

8 رئيس مجلس إدارة نجح في «كرونة» المساهمين، حيث تجاوب مع مطالبهم بمرونة عالية، إلا أنه تراجع بعد احتجاجه بأن البند ليس مطروح على جدول الأعمال، علماً أنه يملك أكثر من 40% وبإمكانه تقديم مقترح أو فتح بند ما يستجد من أعمال. الرغبة موجودة شفهيًا وتظاهراً أمام المساهمين أنه معهم، لكن تكتيكياً مرر البنود في الجمعية وانتقال العام المقبل يكون المساهمون باعوا وتخرجوا مع أول حركة صعود للسهم.

9 رجل أعمال حذر صديق له مالك رئيسي لعدد من الشركات. خلاصة التحذير هو أن وضع يده في يد من طرقت الباب عليه مؤخراً سيقوده للهاوية، مؤكداً له أن التعاون معهم سيكون بمثابة كتابة نهايته بيده.

10 إجمالي مديونية شركتين مقبلين على الاندماج تقدر بنحو 52 مليون دينار.

11 رجل أعمال من المجاميع المليئة أكد في رده على سؤال أن استثمارهم في السوق التزام، وكافة

1 أحد المصارف يرغب في حسم ملف مديونية تخص رجل أعمال ناور كثيراً في التعامل معهم وحصل على فرص كافية وتم التواصل معه أكثر من مرة إبداءاً لحسن النية والرغبة في الحل، لكنه غير جاد.

2 تم تجهيز ومراجعة العقود من فريق محاميين المشتري، وتم توقيعها بعد أن وصل الكتاب الرسمي للجهة التي لديها سجلات المساهمين، وتم نقل الملكية وقيمة الصفقة بالكامل تم سدادها، فهل يتم الإعلان عن القيمة مثل كل الصفقات التي تتم؟!

3 قد تكون من أغرب عمليات الحجز على بعض الأصول، «ديوانية» مقابل مديونية! الدائنون في حيرة، هل تناسى المدين نقلها كما فعل مع كافة أصوله وأمواله؟ أم أنه تركها عمداً حتى يظهر بأنه لم ينقل كافة ممتلكاته وأنه حسن النية ولا يملك غيرها؟

4 مدير مالي ضعيف ومرهق في التعامل مع المراقبين، لماذا يتم الإصرار عليه والدفاع عنه بقوة...؟ هل هناك مصالح بين المدافع الأول عنه وبين المدير المتعنت، خصوصاً في الملف العقاري؟!

5 الصفقة التي تم الترويج لها طعم كبير مثل سابقتها، والقيمة أكبر من قدرات من روج المعلومات، واللي بالجدر يطلعه الملاس!

6 مستثمر استراتيجي سيطر على حصة أغلبية



# الفاسد مالياً والمستشار الذكي



وتفصيلاً سيذهب إلى بلاده ينعم بالمكافآت التي حصل عليها مقابل أفكاره العبقرية في الشر، أفكاره التي طمئت حقائق ومررت تلاعبات وخدعت الجميع. دعهم في غيهم يعمهون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب سينقلبون!!

منه، وسيترأون من ممارساته وأفعاله بحجة أنهم لا يعلمون عنه شيئاً، وأنه كان "يقص" عليهم بأرقام زائفة ووهمية، ويقول لهم عكس ما يفعل. ومستشاره الذكي الذي يعتمد عليه جملة

## سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية  
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية  
وفرقت من النواظر والشخصيات الكرتونية  
وعرابي السطو على الأصول  
الجوهرية الدولية.

يستغرب الكثيرون من كيفية أن يرفع المتلاعب عينه بشكل دوري في عين من «كمشه» أو طاح على فساده الدولي والخارجي، عندما ظن أنه يلعب خارج الحدود ولن يراه أحد، فإذا بالذئب يقع عليه شر وقعة وأدبه تأديباً.

لكن هل تاب المتلاعب وملك «الجمبزة» وتلبس «القحافي»؟ هل تعلم واستوعب الدرس؟ ... كلا!!

يقال في الأمثال «بوطبيع ما يوز عن طبعه»، إلى آخر الأمثال الدالة على أن «ذيل» (....) ما ينعدل... مثل «البحر يروب ولا الضال يتوب»!!

الولد الشقي، ملك التلاعبات الدولية وملك الخلط والتدليس، صاحب البال الطويل، حتى يرتكب الجريمة يمضي في ممارسة هواية اللعب والتلاعب على كل الأحوال، مطمئناً بأن لديه ترزي من العيار الثقيل، ترزي قوانين «يحيك» وراءه الإجراءات، ويراجع التصرفات والممارسات لتمير ألعبيه وتلاعباته حسب المعايير والنظم والتعليمات والإجراءات.

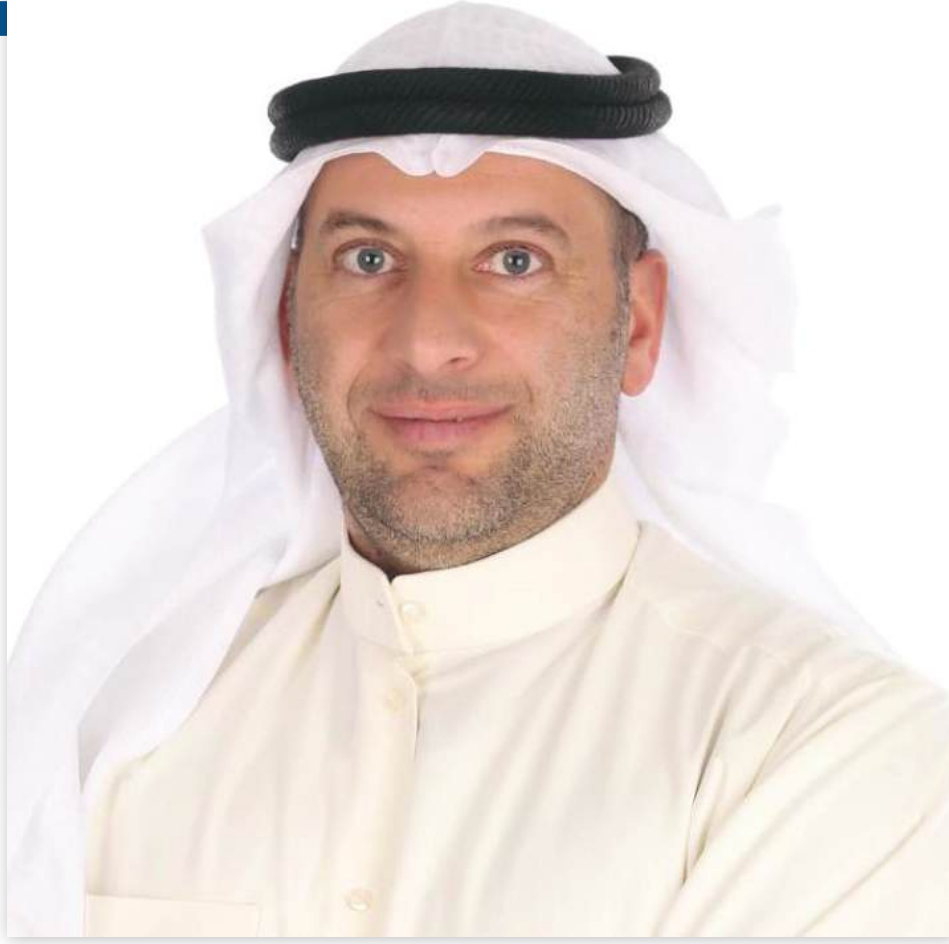
أصبح كل رأس مال المتلاعب حالياً مستشار يتسم بقليل من المهنية، لكنه فاقد للأخلاق والضمير، وهي أهم الشروط الواجب توافرها في هذه النوعية، خصوصاً وأنه سيكون خازن «الغرفة القدرة» المظلمة التي تحوي كل ملفات التلاعب والفساد، حيث يمثل الصندوق الأسود بالنسبة للسيد رئيس مجلس الإدارة الموقر، الذي يقوم على إدارة أموال غيره ويتلاعب فيها كيفما شاء دون أن يملك، حتى أن ما يملكه من أسهم حصل عليها عبر عمليات سطو مسلح استأثر عبرها بالنصيب الوافر من أسهم خيارات الموظفين.

وبالتالي عندما تحج حجاجها سيخرج ويقول، الأسواق ربح وخسارة، ماذا أفعل، ألم يكفكم كل ما حققته من إنجازات، ألم يبين في عيونكم ما حصلتم عليه، إلى آخر المعزوفة!!

النهاية واضحة للقاصي والداني إلا من تركه، وطبعاً مجموعة المنتفعين الذين زرعه وقت «الصحية» سينفضون يدهم

# «الاستقرار لا يُورث... بل يُصنع»

بقلم - خالد محمد المطوع



عندما نستحضر فترة الغزو، نفخر ليس فقط بلحظة استعادة الأرض، بل أيضًا بقوة القرارات التي سبقتها، والتي منحت الدولة قدرة على الصمود الاقتصادي في أصعب الظروف. في خمسينيات القرن الماضي، اتخذت الكويت قرارًا استراتيجيًا غير مسارها الاقتصادي. تحويل جزء من عوائد النفط إلى استثمارات خارجية لم يكن خطوة مالية عابرة، بل رؤية مبكرة أدركت أن المورد الطبيعي، مهما بلغت عوائده، لا يمكن أن يكون الضامن الوحيد للاستقرار طويل الأجل.

مواردها إلى صادرات، ووظائف نوعية، ونمو متكرر غير مرتبط بتقلبات سلعة واحدة. وفي ظل التحولات الأخيرة في سوق الطاقة، وتزايد مرونة قرارات الإنتاج عالميًا، تتغير قواعد الاستقرار تدريجيًا. لم يعد الاعتماد على مورد واحد كما كان، بل أصبح أكثر حساسية للتغيرات، وأكثر ارتباطًا بقدرة الاقتصاد على التكيف.

الكويت سبقت عصرها عندما بنت صندوقًا استثماريًا يحمي الأجيال. واليوم، المرحلة القادمة تتطلب خطوة مكملة وواضحة: تمكين الصناعة — التقليدية والمتقدمة — لتكون ركيزة إنتاج حقيقية داخل الاقتصاد الوطني، توسع قاعدة الدخل، وتعزز الصادرات، وتمنح الاقتصاد قدرة أكبر على الصمود أمام التقلبات. فالثروة يمكن أن تُدار، لكن الاستقرار لا يُورث... بل يُصنع. والقرار اليوم... هو ما سيحمي استقرار الغد.

لكن لا يكفي أن نملك ثروة مستثمرة في الخارج، بل يجب أن نملك قطاعًا منتجًا في الداخل. فالاستثمار يمنح الحماية من التقلبات، لكنه لا يصنع دورة إنتاج محلية، ولا يعزز الصادرات، ولا يخلق سلاسل قيمة مستدامة داخل الاقتصاد الوطني.

الصناعة، بمعناها الواسع، ليست فقط مصانع تقليدية، رغم أهمية الصناعات التحويلية والبتروكيمياوية والغذائية والدوائية في تعزيز الأمن الاقتصادي. الصناعة اليوم تمتد إلى البنية الصناعية الرقمية: مراكز البيانات، الطاقة الذكية، الأنظمة التقنية، وسلاسل الإمداد المتقدمة التي تدعم اقتصاد ما بعد الذكاء الاصطناعي.

الدول التي نجحت في تحقيق التوازن الاقتصادي لم تعتمد على إدارة الفوائض فقط، بل بنت قدرة إنتاجية داخل حدودها، فحوّلت

ذلك القرار، الذي تجسّد لاحقًا في بناء أحد أقدم وأكبر الصناديق السيادية عالميًا، أثبت قيمته في لحظة تاريخية فارقة. خلال الغزو عام 1990، توقفت عوائد النفط، لكن الدولة لم تتوقف. استمرت الرواتب، واستمرت الالتزامات. لم يكن ذلك صدفة، بل نتيجة فكر استباقي آمن بأن حماية الثروة لا تقل أهمية عن إنتاجها.

اليوم، لا يزال النفط يشكل ما يقارب 85% إلى 90% من الإيرادات العامة في معظم السنوات وفق بيانات الميزانيات الرسمية. ورغم قوة الاستثمارات الخارجية واستقرارها، تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ضمن مستويات محدودة مقارنة بالدول التي نجحت في بناء اقتصاد إنتاجي متنوع.

هنا تتضح الفجوة. النفط يوفر السيولة. الاستثمار الخارجي يوفر الأمان.



# القيمة السوقية للشركات: بين «صوت السوق» وحقيقة الأداء

بقلم - د. محمد جميل الشبشيري

Elshebsiry@outlook.com



كم مرة نظرت إلى قيمة سوقية هائلة لشركة ما، فظننتها الحقيقة المطلقة؟ ثم فوجئت بها تنهار كبيت من ورق، وتساءلت: كيف كان الجميع مخطئين؟ كم مرة رأيت سهماً يقفز لأعلى بسبب خبر عابر، ثم يهوي بعد أسبوع دون أن يتغير شيء جوهري في الشركة؟ هذا المقال ليس درساً في المالية. إنه رحلة في أعماق نفسية السوق، ومحاولة لفهم لماذا نصدق أحياناً «صوت السوق» أكثر من نبض الحقيقة.

## ما هي القيمة السوقية؟

القيمة السوقية = السعر × عدد الأسهم.

معادلة بسيطة لا تستغرق ثانية، لكنها تخفي بحرًا من المشاعر: الخوف، الطمع، الأمل، والهلع. إنها أشبه بوجه في المرأة: جميل ومُرْتَب، لكنه لا يُظهر ما يجري في القلب. السعر يتغير كل ثانية، وعدد الأسهم يتغير بقرارات الشركة، فكيف لرقم متقلب كهذا أن يختصر حقيقة كاملة؟

ماذا تخبرنا؟ وأين تكمن حدودها؟

تخبرنا القيمة السوقية بثقة المستثمرين في هذه اللحظة، وبحجم الشركة مقارنة بغيرها، وبتوقعات النمو المستقبلية التي قد تكون أحلاماً أو كوابيس. لكنها لا تخبرنا بجودة الأرباح واستدامتها، ولا بقوة المركز المالي وخفايا الديون، ولا بالمخاطر التشغيلية الخفية.

إنها تتغير بمزاج السوق (الخوف والطمع الجماعي) أكثر مما تتغير بأداء الشركة الفعلي. كم مرة بعنا سهماً بدافع الذعر، ثم اكتشفنا بعد شهر أن لا شيء حقيقي قد تغير؟ وكما مرة اشترينا بدافع الطمع، ثم ندمننا؟

## قصص من الواقع: حين انفصلت القيمة عن الروح

أحلام تحققت (حيث توافق الصوت مع الحقيقة جزئياً).

• Apple 3.98 (تريليون دولار - أبريل 2026): نموذج نادر لواقع قوي يدعم الرقم. أرباحها السنوية تجاوزت 100 مليار دولار، وتدفعاتها النقدية حلم أي مستثمر. • Microsoft (3.2 تريليون دولار): عملاق برمجي هادئ، قيمته تعكس أرباحاً متنامية بفضل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

• Google (2.1 تريليون دولار): إمبراطورية البحث والإعلان، قيمتها ترتفع رغم التحقيقات المضادة للاحتكار، لأن السوق يراهن على هيمنتها.

• Tesla (1.41 تريليون): راهنت على المستقبل أكثر من الحاضر، وتجاوزت شركات السيارات التقليدية مجتمعة رغم إنتاج أقل بعشر مرات أحياناً. هل هو جنون أم بصيرة؟ ربما قليلاً من هذا وقليلاً من ذاك. • Amazon (2.84 تريليون): أثبتت لسنوات أن النمو أهم من الربحية الحالية، وصبر السوق عليها حتى أصبحت عملاق التجارة والحوسبة.

## كوابيس أيقظت العالم (حيث كان الصوت كذبة أو غفلة):

• Nokia (204 مليار دولار عام 2000): كانت ملكة الهواتف بحصة 40%، لكنها نامت على أمجادها فاستيقظت على صوت سقوطها. بيعت لـ «مايكروسوفت» بلا قيمة تُذكر.

• Enron: في ذروتها، تجاوز سهمها 90 دولاراً، وكانت نموذجاً للنجاح. ثم انكشفت فضيحة المحاسبة الإبداعية، فانهارت كجدار رمل، وأصبح اسمها مرادفاً للاحتيال.

• Lehman Brothers (60 مليار دولار في 2007): صفاة إنذار للعالم. انهيارها في 2008 فجر أكبر أزمة مالية منذ الكساد الكبير، وعلم العالم أن «الكبير جداً» قد يسقط أيضاً.

• Kodak (28 مليار دولار في 1996): اخترعت الكاميرا الرقمية عام 1976، لكنها تشبثت بالأفلام التقليدية خوفاً على أرباحها. ماتت لأنها لم تجرؤ على أكل طعامها الجديد.

• Blockbuster (5 مليارات دولار في 2002): كانت تملك 9000 متجر حول العالم، وسخرت من Netlix عندما كانت مجرد خدمة بريدية. اليوم، Netlix تساوي أكثر من 100 ضعف ما كانت عليه Blockbuster، والأخيرة أصبحت ذكرى.

الدرس الذي تهمسه كل هذه القصص: القيمة السوقية لا تحمي من الغد القاسي. الأمل الجميل لا يشترى لك تذكرة إلى المستقبل.

## حوار الأكاديميين: صراع العقلانية مع روح البشر

• يوجين فاما قال: السوق يعرف كل شيء، والأسعار تعكس الحقيقة. لكنه نسي أن البشر ليسوا آلات، وأن الأسواق تصاب بالحمى أحياناً.

• روبرت شيلر رد عليه: هناك «حماسة غير عقلانية» تجعل الأسعار تطلق بلا أجنحة ثم تسقط. أزمة الدوت كوم وانهيار المساكن خير دليل.

• دانيال كاهنمان وعماموس تفيرسكي علمانا أن الخوف والطمع يقودان قراراتنا أكثر من المنطق الجاف. نحن نندم على خسارة 100 دولار أكثر مما نفرح بربح 100 دولار، وهذا يفسر تصرفاتنا الغريبة في البيع والشراء.

## القيمة السوقية مقابل القيمة الحقيقية

القيمة السوقية: ما يدفعه المستثمرون الآن، في هذه اللحظة، تحت تأثير كل الأخبار والعواطف.

القيمة الحقيقية: ما تستحقه الشركة فعلاً بناءً على أدائها الفعلي، أصولها، أرباحها، ومستقبلها المحتمل. قد يبتعدان كثيراً عن بعضهما، خصوصاً في أوقات التفاؤل الجامح أو الذعر الأعمى. المهم أن نعرف أن الفجوة بينهما قد تكون فرصة أو خطراً.

كيف نلمس الحقيقة؟ (أدوات التقييم مع مثال Ap-ple)

لنأخذ Apple كمثال (قيمتها السوقية آنذاك كانت حوالي 2.9 تريليون دولار، وأرباحها السنوية ~110

مليار، ديونها 120 مليار، ونقدها 60 مليار):

• التدفقات المخصومة (DCF): نحلم بمستقبل تدفقاتها النقدية ثم نخصمه للحاضر → قيمة تتراوح بين 2.5 و3.2 تريليون.

• المقارنات السوقية (Multiples): نسأل الجيران: كم يدفعون مقابل كل دولار ربح لشركات مشابهة؟ بمتوسط 28 ضعف ربحية سهم بقيمة 6 دولارات → 2.6 تريليون.

• قيمة المنشأة (EV): نسأل بصدق: كم يكلفني شراء الشركة كاملة (بما فيها ديونها)؟ نضيف 120 مليار ديون ونطرح 60 مليار نقد → تصبح القيمة ~3 تريليونات.

• القيمة الدفترية (NAV): ننسى الأحلام، ونحصى فقط الطوب والإسمنت (الأصول الملموسة) → حوالي 70 ملياراً فقط! لأن هذا الرقم يتجاهل العلامة التجارية وولاء العملاء والبرمجيات. إنه كمن يقم تحفة فنية بسعر ألوانها فقط.

ما المعنى؟ كل طريقة تعطي رقماً مختلفاً، وأياً منها ليس «الصواب المطلق». القيمة الحقيقية طيف من الاحتمالات، والمستثمر الذكي يقرأها كلها معاً ليخرج بتقدير أقرب إلى الصدق.

كيف يفكر المستثمر الذكي؟

كعاشق ناضج لا يفتتن بصورة واحدة، يسأل أسئلة واقعية:

• هل الأرباح حقيقية ومستدامة (وليست محاسبية مؤقتة)؟

• ما هو مستوى الديون؟ (هل تختلق الشركة تحت أعبائها؟)

• هل الإدارة حكيمة ونزيهة؟

• هل النمو حقيقي أم مدعوم بمسكنات؟

• ما هي المزايا التنافسية التي تحميها من الغير؟

القيمة السوقية بالنسبة له مجرد بداية للفضول، ليست نهاية الحكمة.

## الخلاصة: بين صوت السوق وحقيقة الأداء

القيمة السوقية ليست كذبة، لكنها ليست الحقيقة المطلقة. إنها انعكاس لمشاعر الجماعة في لحظة زمنية معينة، مزيج من حقائق الأداء وأحلام التوقعات وكوابيس المخاوف.

صوت السوق عالٍ ومثير، يملأ القنوات ويهز المشاعر. لكن الحقيقة أهدأ، تحتاج إلى تأمل، وصبر، وشجاعة على رؤية ما وراء الأرقام.

القيمة السوقية تخبرك كيف يراك العالم اليوم. أما التحليل الحقيقي فيخبرك من أنت حقاً.

فهم هذا الفرق هو ما يميز بين من يتبع الأرقام... ومن يفهم ما وراءها. وبين من يقع ضحية لعواطف السوق... ومن يستثمر بوعي ويعيش بوعي أيضاً.

# فاتورتك الصامتة: كم تكلفك الاشتراكات الشهرية من راتبك الشهري؟

## الاشتراكات هل هي رفاهية أم استنزاف لراتبك؟

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي

مؤسس ومدير عام - مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

عضو في نكسيا



شهدت الكويت خلال السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في أنماط الاستهلاك، مدفوعاً بالتوسع في الخدمات الرقمية وتزايد الاعتماد على التطبيقات والمنصات الإلكترونية. ولم يعد مفهوم "الشراء والتملك" هو السائد كما في السابق، بل حلّ محله نموذج "الدفع مقابل الاستخدام" عبر الاشتراكات الشهرية. وبينما يبدو هذا التحول مريحاً وسهلاً، يطرح تساؤلات جوهرية حول أثره الحقيقي على ميزانية الأسرة وأثرها على الاستقرار المالي للأفراد والأسر في المجتمع الكويتي.

بسبب عدة عوامل، أبرزها ارتفاع مستوى الدخل، وسرعة تبني التكنولوجيا، وثقافة الاعتماد على الخدمات الرقمية والراحة اليومية، خاصة في مجالات الترفيه والتوصيل.

### الخاتمة:

في النهاية، لا يكمن التحدي في اقتصاد الاشتراكات بحد ذاته، بل في كيفية إدارته. فبينما يوفر هذا النموذج سهولة ومرونة غير مسبوقة، قد يتحول إلى عبء مالي متراكم إذا لم يتم التعامل معه بوعي. ومن هنا، تبرز أهمية المراجعة الدورية للاشتراكات، وتقييم الحاجة الفعلية لكل خدمة، ووضع حدود واضحة للإنفاق الشهري، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التطور الرقمي والحفاظ على الاستقرار المالي في المجتمع الكويتي.

وهو ما يعزز مفهوم "الاستنزاف المالي الصامت". في المقابل، كانت بعض هذه الخدمات تُشترى سابقاً لمرة واحدة. فعلى سبيل المثال، برامج التصميم التي أصبحت اليوم ضمن اشتراك Adobe Creative Cloud، كانت تُباع سابقاً برخصة دائمة قد تكون أقل تكلفة على المدى الطويل، خاصة للمستخدمين المستقرين.

ورغم ذلك، لا يمكن تجاهل مزايا اقتصاد الاشتراكات، حيث يتيح مرونة كبيرة للمستخدمين، ويخفض من تكلفة الدخول الأولية، ويوفر تحديثات مستمرة دون الحاجة لشراء نسخ جديدة. كما أنه يناسب شريحة واسعة من المستخدمين الذين يفضلون الدفع حسب الحاجة بدلاً من الالتزام بمبلغ كبير مقدماً. في الكويت والخليج، يتضاعف تأثير هذا النموذج

في النموذج التقليدي، كان المستهلك الكويتي يشتري المنتج ويمتلكه بشكل كامل، سواء كان جهازاً إلكترونياً أو برنامجاً أو حتى محتوى ترفيهياً. أما اليوم، فقد أصبحت غالبية الخدمات تعتمد على الاشتراك، مثل منصات البث الترفيهي كـ Netflix و Shahid، وخدمات الموسيقى مثل Spotify، إضافة إلى البرمجيات الاحترافية مثل Adobe Creative Cloud.

وعند إسقاط هذا النموذج على الواقع الكويتي، تتضح الصورة بشكل أكثر دقة. فمتوسط الاشتراكات الشهرية للفرد قد يتوزع على النحو التالي:

- \* منصات ترفيه (2 إلى 3 خدمات): 6 - 12 د.ك
- \* موسيقى أو محتوى صوتي: 2 - 4 د.ك
- \* تخزين سحابي وتطبيقات: 3 - 5 د.ك
- \* خدمات توصيل وعضويات مميزة: 5 - 10 د.ك
- \* اشتراكات رياضية أو تعليمية: 15 - 25 د.ك
- \* اشتراكات الإنترنت 10 - 25 د.ك التليفون

المنزل المكتب

الإجمالي التقريبي: بين 50 إلى 75 ديناراً كويتياً شهرياً للفرد.

وبحساب سنوي، يصل الإنفاق إلى:

\* من 600 إلى 900 د.ك سنوياً

\* ومن 3,500 إلى 4,500 د.ك خلال 5 سنوات

وهي أرقام ليست بسيطة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها تُصرف غالباً دون إحساس مباشر بثقلها، نظراً لتوزيعها على دفعات صغيرة ومتفرقة.

وتكمن الإشكالية في أن جزءاً من هذه الاشتراكات لا يُستخدم بشكل فعلي، حيث تشير تقديرات سلوكية إلى أن ما بين 20% إلى 30% من الاشتراكات تكون "منسية" أو قليلة الاستخدام،



# من السيطرة إلى الثقة: كيف تصنع قائدا يلهم فريقه بدل أن يقيدَه؟

بقلم - تامر عبد العزيز

أمين سر - مدير إدارة الموارد البشرية



في بيئة العمل الحديثة، لم تعد القيادة تُقاس بعدد القرارات التي يتخذها المدير، ولا بحجم السيطرة التي يفرضها على فريقه، بل بقدرته على خلق بيئة عمل تُخرج أفضل ما لدى الأفراد. ورغم ذلك، لا يزال كثير من المديرين يعتقدون أن النجاح يكمن في متابعة كل تفصيلا، والتدخل في كل خطوة، ظلًا منهم أن ذلك يضمن الجودة ويمنع الأخطاء.

## النتائج تتحدث

المؤسسات التي تعتمد على التمكين والثقة، تحقق نتائج واضحة: إنتاجية أعلى، التزام أكبر، معدلات استقالة أقل، وابتكار مستمر. والأهم من ذلك، أنها تبني سمعة قوية كهيئة عمل جاذبة للكفاءات، وهو ما أصبح اليوم أحد أهم عوامل التنافس في سوق العمل.

## الخلاصة: القيادة أثر لا يُفرض

في النهاية، القيادة ليست في عدد الأوامر التي تُصدر، ولا في مستوى السيطرة التي تمارسها، بل في الأثر الذي تتركه في فريقك.

القائد الحقيقي هو من يجعل الآخرين أفضل، لا من يجعلهم يعتمدون عليه. هو من يفتح الطريق، لا من يقف في منتصفه.

## عزيزي القارئ المسؤول:

تذكر دائماً: عندما تمنح فريقك الثقة، فأنت لا تخسر السيطرة... بل تكسب فريقاً قادراً على النجاح معك، وليس فقط العمل تحت إدارتك.

التفويض الناجح يعتمد على وضوح الأهداف، وتحديد التوقعات، ثم ترك المساحة للفريق ليقرر كيف يصل إلى النتيجة. التدخل المستمر بعد التفويض يُفقد قيمته، ويعيد الأمور إلى نقطة الصفر.

## القيادة تبدأ من الداخل

لا يمكن لأي مدير أن يتحول إلى قائد ملهم دون أن يبدأ بنفسه. الأمر لا يتعلق فقط بتعلم مهارات جديدة، بل بإعادة النظر في طريقة التفكير. هل ترى فريقك كمنفذين؟ أم كشركاء؟

هل تركز على الأخطاء؟ أم على الفرص؟

هل تسعى للسيطرة؟ أم للتأثير؟ الإجابات على هذه الأسئلة هي التي تحدد نوع القائد الذي ستكون عليه.

## بيئة العمل: مسؤولية مشتركة

صحيح أن القائد يلعب دوراً محورياً، لكن بناء بيئة عمل إيجابية هو مسؤولية مشتركة. عندما تنتشر ثقافة الثقة، والتعاون، والدعم، يصبح كل فرد في الفريق عنصراً مؤثراً في نجاح الآخرين.

وهنا تتحول المؤسسة من مجموعة أفراد يعملون بشكل منفصل، إلى كيان متكامل يعمل بروح واحدة.

وكيف يجعل كل موظف يرى أثر عمله في الصورة الأكبر. وهذا النوع من التحفيز هو الأكثر استدامة، لأنه لا يعتمد على ضغط خارجي، بل على دافع داخلي.

## الأخطاء: من مصدر قلق إلى فرصة نمو

واحدة من أهم التحولات في الفكر الإداري الحديث، هي تغيير النظرة إلى الخطأ. في بيئات العمل التقليدية، ينظر إلى الخطأ كفشل يجب تجنبه بأي ثمن. أما في المؤسسات المتقدمة، فيُنظر إليه كجزء طبيعي من عملية التعلم والتطوير.

القائد الذي يعاقب على كل خطأ، يخلق فريقاً يخاف من التجربة. أما القائد الذي يستثمر في الأخطاء، فيصنع فريقاً يتعلم بسرعة ويتطور باستمرار.

وهنا يظهر الفارق الحقيقي بين بيئة جامدة، وبيئة ديناميكية قادرة على التكيف مع التغيرات.

## التفويض: مهارة لا رهاوية

أحد أهم أدوات القيادة الفعالة هو «التفويض». لكنه ليس مجرد توزيع للمهام، بل عملية مدروسة تهدف إلى تطوير الفريق، وتخفيف العبء عن القائد، وخلق قيادات مستقبلية داخل المؤسسة.

لكن الحقيقة التي تؤكدتها التجارب الناجحة، هي أن السيطرة قد تُنتج نتائج على المدى القصير، لكنها تقتل روح الفريق على المدى الطويل. أما الثقة، فهي التي تصنع فرقاً مستداماً، وتحول العمل من مجرد مهام تُنجز، إلى طاقة حقيقية تدفع المؤسسة للأمام.

## الفرق بين «مدير يدير» و«قائد يصنع»

المدير التقليدي ينظر إلى نفسه كمصدر للقرارات، ويرى أن دوره الأساسي هو توجيه الفريق خطوة بخطوة. أما القائد الحقيقي، فيدرك أن دوره يتجاوز ذلك بكثير؛ فهو لا يكتفي بإدارة العمل، بل يعمل على بناء أشخاص قادرين على إدارة أنفسهم. المدير يسأل: هل تم تنفيذ المطلوب؟ القائد يسأل: كيف يمكن أن ننجزه بشكل أفضل؟

هذا الفارق البسيط في التفكير، ينعكس بشكل مباشر على ثقافة العمل داخل الفريق، وعلى مستوى الأداء والابتكار.

## الثقة ليست مخاطرة... بل استراتيجية

كثير من المديرين يترددون في منح الثقة الكاملة لفريقهم، خوفاً من الوقوع في الأخطاء. لكن ما لا يدركونه هو أن غياب الثقة يحمل تكلفة أكبر بكثير من أي خطأ محتمل.

عندما لا يشعر الموظف بالثقة، فإنه يعمل في إطار ضيق، ويتجنب المبادرة، ويكتفي بتنفيذ الحد الأدنى. أما عندما يُمنح الثقة، فإنه يتحمل المسؤولية، ويفكر، ويبذل، ويسعى لإثبات أنه جدير بهذه الثقة.

الثقة هنا ليست مجاملة، بل أداة إدارية فعالة تُحفز الأداء وترفع مستوى الالتزام.

## التحفيز الحقيقي لا يأتي بالأوامر

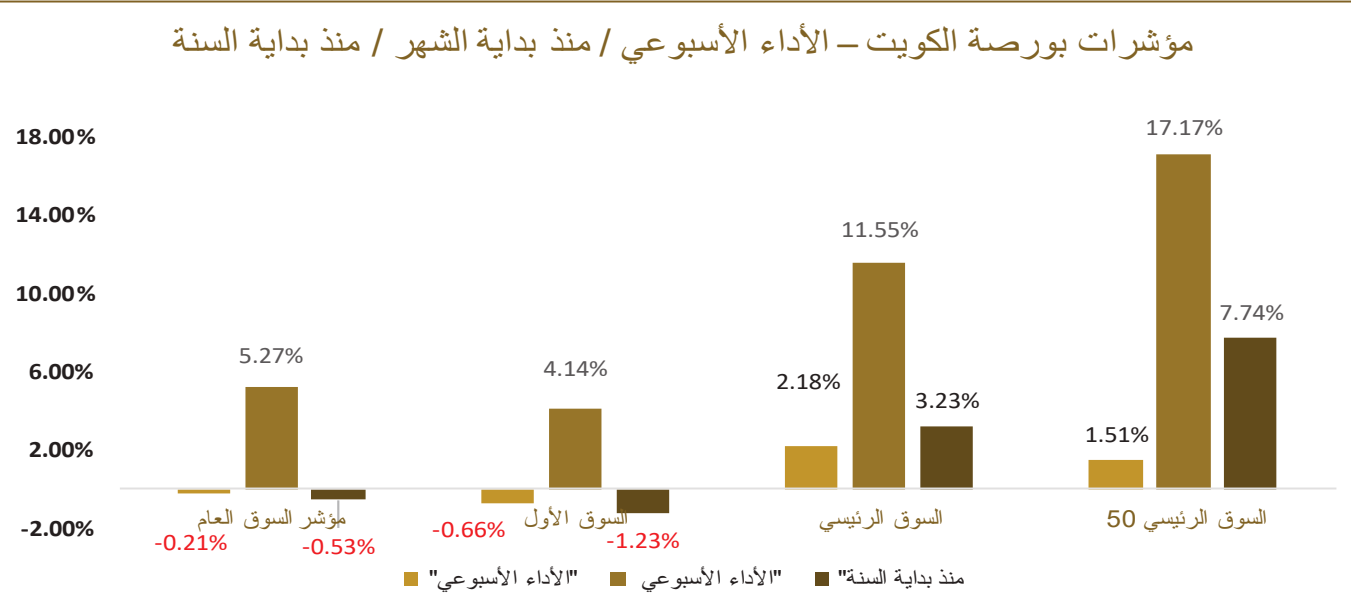
التحفيز لا يُفرض، ولا يأتي من التعليمات اليومية، بل ينبع من شعور داخلي لدى الموظف بأنه جزء من النجاح، وأن ما يقدمه له قيمة حقيقية.

القائد الملهم يعرف كيف يربط بين أهداف المؤسسة وأهداف الأفراد،





الأداء العام لبورصة الكويت						
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)
الكويت	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	53.04	100.00%	21,126.37
		مؤشر السوق الأول	39	44.41	83.72%	10,786.74
		مؤشر السوق الرئيسي 50	100	8.64	16.28%	10,339.64
		مؤشر السوق الرئيسي	48	3.07	5.78%	
		عدد الصفقات				قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)
		1,485,692				5,832.69
		14,589				4,310.67
		1,471,103				1,522.03



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(47.24)	-0.53%	-0.21%
مؤشر السوق الأول	(116.50)	-1.23%	-0.66%
مؤشر السوق الرئيسي 50	268.21	3.23%	2.18%
مؤشر السوق الرئيسي	672.36	7.74%	1.51%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	17.02	1.83	3.09%
مؤشر السوق الأول	18.63	2.01	2.92%
مؤشر السوق الرئيسي 50	11.27	1.19	3.97%
مؤشر السوق الرئيسي	11.34	1.52	2.06%

### قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير	القيمة السوقية النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,147.75	2,169.98	(22.23)	-1.02%	32,043.85	1	19.98	2.09	2.36%
الخدمات المالية	44	1,799.95	1,782.69	17.26	0.97%	5,713.58	2	12.31	1.26	3.27%
العقار	29	2,029.73	2,009.32	20.41	1.02%	4,291.90	3	18.79	1.49	1.73%
الاتصالات	4	1,381.51	1,326.89	54.62	4.12%	4,224.68	4	11.41	1.97	9.23%
صناعية	19	750.26	762.45	(12.19)	-1.60%	2,464.88	5	16.03	1.51	4.42%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,350.97	2,330.71	20.26	0.87%	1,711.04	6	15.13	2.93	1.88%
التأمين	8	1,927.47	1,958.81	(31.34)	-1.60%	775.65	7	9.14	0.87	3.95%
الطاقة	6	1,807.45	1,816.73	(9.28)	-0.51%	486.44	8	14.95	1.39	3.34%
مواد أساسية	3	809.61	812.15	(2.54)	-0.31%	456.11	9	16.67	1.52	6.30%
السلع الاستهلاكية	2	1,378.62	1,397.94	(19.32)	-1.38%	417.70	10	22.95	3.09	3.52%
الرعاية الصحية	2	556.64	573.01	(16.37)	-2.86%	266.78	11	25.21	1.87	1.82%
مناقص	1	389.47	381.58	7.89	2.07%	162.80	12	10.83	1.20	4.73%
التكنولوجيا	1	2,007.90	1,462.27	545.63	37.31%	27.60	13		NM	NM

### الأكثر 5 شركات انخفاضاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
يوباك	0.189	0.316	-40.19%	-12.90%	21.06	5.24
المعدات	0.251	0.290	-13.45%	-13.45%	15.69	4.22
ع عقارية	0.200	0.224	-10.71%	-8.68%	46.85	10.07
الاعادة	0.339	0.375	-9.60%	-7.00%	0.46	0.16
التقدم	0.554	0.598	-7.36%	-15.16%	0.06	0.03

### الأكثر 5 شركات ارتفاعاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية دى	0.176	0.122	44.26%	24.82%	186.67	31.91
الأنظمة	0.276	0.201	37.31%	110.69%	29.14	6.82
أصول	0.336	0.248	35.48%	34.40%	18.60	5.74
تجارة	0.120	0.093	29.73%	23.20%	85.46	9.55
أريد	1.842	1.587	16.07%	40.88%	1.13	1.93

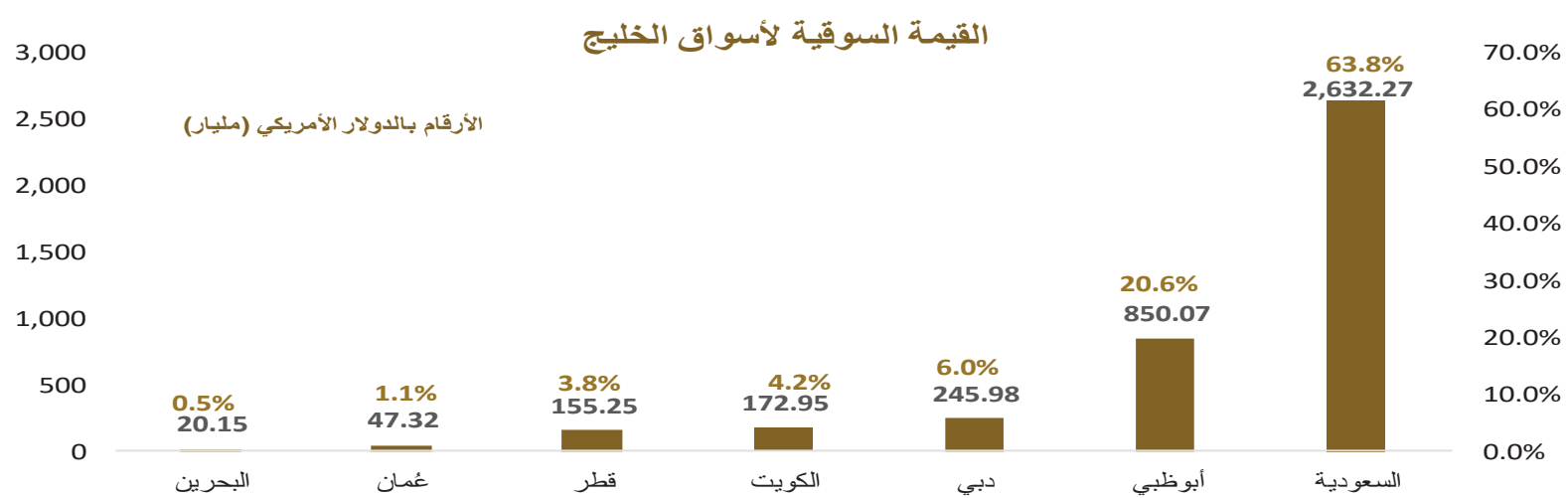
### الأكثر 5 شركات نشاطاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية دى	0.176	0.122	44.26%	24.82%	186.67	31.91
جي اف اتش	0.195	0.185	5.41%	5.80%	176.57	33.74
آسيا	0.042	0.041	2.22%	-11.32%	140.47	6.18
وطنية	0.102	0.094	8.28%	41.67%	121.75	12.36
تنظيف	0.213	0.193	10.36%	78.16%	92.03	18.58

### المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي

الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 30/04/2026	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV
الكويت	مؤشر السوق العام	172.95	4.2%	8,907.60	8,860.36	-0.21%	5.27%	-0.53%	17.02	1.83
السعودية	تاسي	2,632.27	63.8%	10,490.69	11,187.66	0.70%	-0.55%	6.64%	15.67	1.87
قطر	مؤشر قطر QE Index	155.25	3.8%	10,762.51	10,487.91	-1.64%	2.94%	-2.55%	11.89	1.29
أبوظبي	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	850.07	20.6%	9,992.72	9,778.76	0.33%	2.71%	-2.14%	12.97	1.93
دبي	مؤشر دبي العام DFM-GI	245.98	6.0%	6,047.09	5,766.05	-0.83%	6.10%	-4.65%	9.33	1.70
مسقط	مؤشر مسقط MSX 30	47.32	1.1%	5,866.80	8,369.48	2.58%	2.46%	42.66%	15.66	1.58
البحرين	مؤشر البحرين العام BASI	20.15	0.5%	2,066.54	1,972.05	2.02%	3.84%	-4.57%	7.76	0.76

### القيمة السوقية لأسواق الخليج



شركة الساحل للتنمية والاستثمار  
إدارة التداول

الخط الساخن 1899222  
واتساب 1899222  
بريد الكتروني cb@coast.com.kw

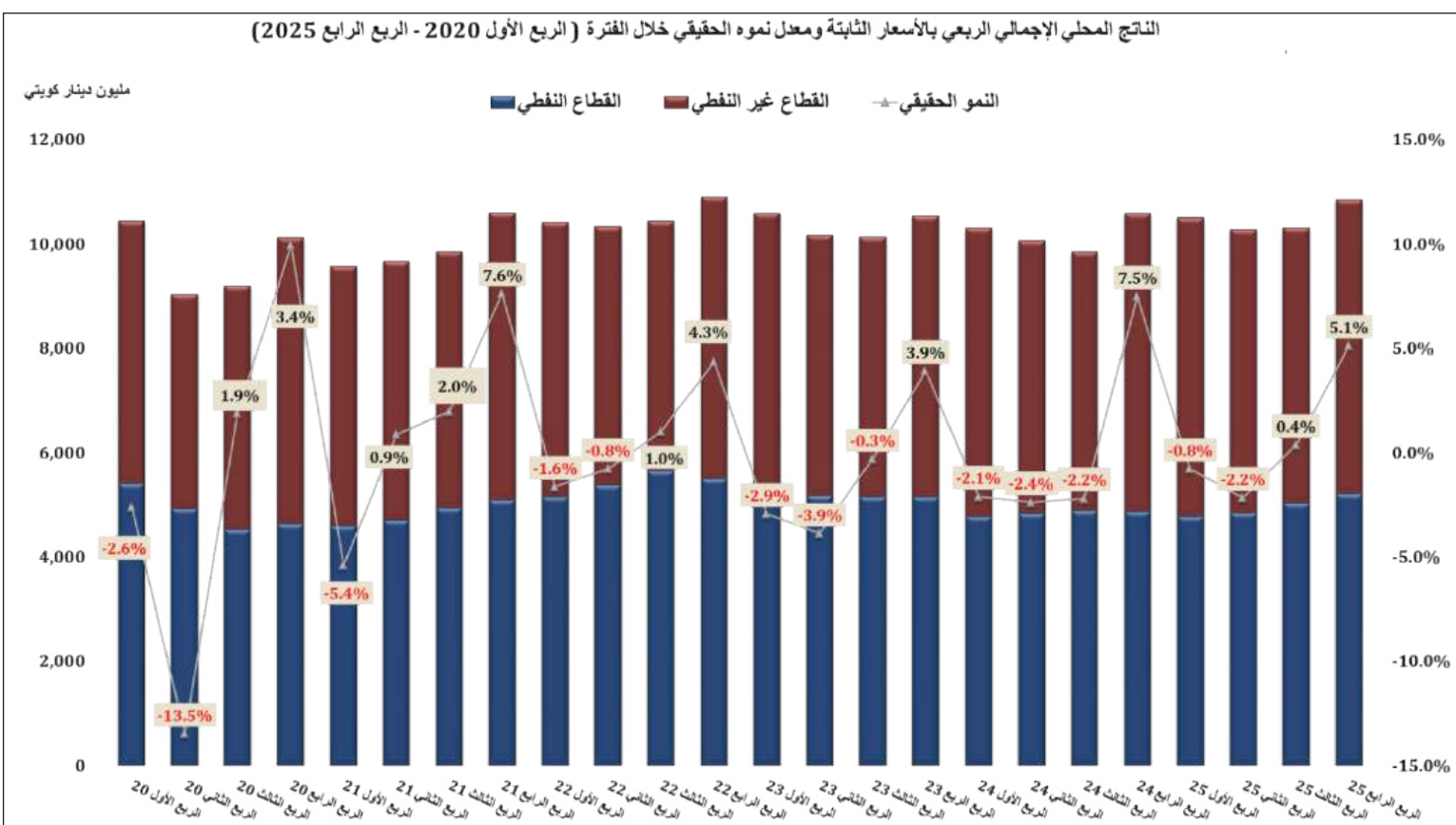
تقرير ALSHALL Consulting  
الاقتصادي الأسبوعي

# الشال: سيولة البورصة في إبريل بلغت 2.114 مليار دينار كويتي بزيادة 84.2%

نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 5.1% من السيولة



السوق الأول يستحوذ على 1.345 مليار دينار كويتي بنسبة 63.6%



## الناتج المحلي الإجمالي - الربع الرابع 2025

صدر تقرير الإدارة المركزية للإحصاء الخاص بأرقام الربع من عام 2025. وتشير البيانات إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد سجلت تراجعاً بنسبة 3.1%، إذ بلغت نحو 11.879 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 12.261 مليار دينار كويتي في الربع الرابع من عام 2024.

وعزت الإدارة هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة 7.9%، في حين سجلت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نمواً محدوداً وبنسبة 0.2%. أما على مستوى الأسعار الثابتة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.4%، ليبلغ نحو 10.835 مليار دينار كويتي مقارنة بمستواه في الربع المماثل من عام 2024 والبالغ نحو 10.580 مليار دينار كويتي. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة 6.9% نتيجة زيادة كميات الإنتاج، بينما تراجعت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 1.4% خلال الفترة ذاتها.

ومع تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية، انخفضت مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 38.9% مقارنة بنحو 40.9% في الربع الرابع من عام 2024، من دون احتساب مساهمة الأنشطة النفطية الأخرى ما بعد الاستخراج، في حين ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي إلى نحو 61.1% مقابل 59.1%. وبلغت مساهمة قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي نحو 12.9%، والوساطة المالية والتأمين 10.1%، والصناعات التحويلية 7.4%، إلى جانب النقل والتخزين والاتصالات 7.3%، والتعليم 6.8%، وتجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم 6.2%، وواضح كم تعتمد تلك القطاعات على مستوى الإنفاق العام.

ولا يختلف الأمر كثيراً في الأداء لكامل عام 2025 بمجمعه ومقارنته مع عام 2024، حيث نلاحظ انكماشاً بنحو 2.4% - بالأسعار الجارية، إذ بلغ نحو 48.177 مليار دينار كويتي مقارنة مع 49.348 مليار دينار كويتي لعام 2024، وذلك نتيجة تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة

تقرير أبريل		الفرق		تقرير أكتوبر		توقعات نمو الناتج المحلي
2027	2026	2027	2026	2027	2026	
%3.4	%3.5	-%0.3	-%0.5	%3.7	%4.0	عمان
%5.3	%3.1	%0.6	-%1.9	%4.7	%5.0	الإمارات
%4.5	%3.1	%1.2	-%0.9	%3.3	%4.0	السعودية
%4.5	-%0.5	%1.2	-%3.8	%3.3	%3.3	البحرين
%2.8	-%0.6	%0.5	-%4.5	%2.3	%3.9	الكويت
%8.6	-%8.6	%0.8	-%14.7	%7.8	%6.1	قطر
%4.9	%1.8	%0.9	-%2.6	%4.0	%4.4	متوسط النمو المرجح

في حين يظهر القطاع غير النفطي تباطؤاً نسبياً، بما يشير إلى استمرار ارتباط نشاطه بمستوى الإنفاق العام والتطورات الاقتصادية العامة.

## توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصادات دول مجلس التعاون - أبريل 2026

تعكس تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أبريل 2026، إلى أن اقتصادات إقليم الخليج سوف

10.5% -، في حين ارتفعت بنسبة 4.0% للقطاع غير النفطي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 41.909 مليار دينار كويتي مقابل نحو 40.795 مليار دينار كويتي، أي بزيادة بنسبة 2.7%

ولا بأس من التذكير بما أشرنا إليه مراراً، وهو أن محركات الاقتصاد الكويتي لا تزال بدائية، حيث لا يزال النمو الاقتصادي الحقيقي يعتمد على العوامل الإنتاجية في القطاع النفطي،



# الدول المصدرة للنفط ستواجه مراجعات في توقعات نمو 2026



تدخل في مرحلة تباطؤ ملحوظ في عام 2026، ضمن بيئة اقتصادية عالمية تتسم بارتفاع مستوى عدم اليقين، نتيجة تداخل العوامل الجيوسياسية. وتشير تقديرات الصندوق، إلى تراجع معدل النمو المرجح للاقتصادات الست من نحو 4.5% لعام 2025 إلى حدود 1.8% لعام 2026، قبل أن يعاود التعافي إلى نحو 4.9% في عام 2027. ويعكس هذا المسار تأثير اقتصادات المنطقة بشكل مباشر بتداعيات الصراع القائم، وما يرافقه من ضغوط على سلاسل الإمداد وإنتاج الطاقة، على أن يتبع ذلك تعافٍ تدريجي مع انحسار تلك التأثيرات.

وتفيد التوقعات بأن الدول المصدرة للنفط الأكثر انكشافاً على الصراع ستواجه مراجعات هبوطية حادة في توقعات نموها لعام 2026، نتيجة تراجع الإنتاج والصادرات، وبحسب حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاعي الطاقة والنقل، إضافة إلى درجة الاعتماد على مضيق هرمز. وفي هذا السياق، يُتوقع أن يكون الانكماش أكثر حدة في كل من قطر والبحرين والكويت، مقارنة بتأثير أقل نسبياً في كل من السعودية والإمارات وعمان.

وعلى مستوى دول الإقليم، طالعت أعلى مراجعات الخفض بين التقريرين (أكتوبر 2025 وأبريل 2026) الاقتصاد القطري وينحوا 14.7% - لعام 2026، أي من المتوقع له أن يحقق انكماشاً بنحو 8.6% - للعام الحالي، بعد أن كانت التقديرات تشير إلى تحقيقه نمواً بنسبة 6.1% لعام 2026، على أن يعوض ذلك الهبوط بنمو بنسبة 8.6% في عام 2027. أما بالنسبة للكويت، هبطت توقعات النمو لعام 2026 من ارتفاع اقتصادها بنسبة 3.9% في تقرير أكتوبر 2025، إلى انكماش بنسبة 0.6% - في تقرير أبريل 2026، أي بفارق بنحو 4.5% - بين التقريرين، ولعام 2027، رفع الصندوق توقعاته من 2.3% إلى 2.8% (+0.5%). كما تراجع توقعات النمو للبحرين بنسبة 3.8% - لعام 2026، مقابل مراجعة صعودية بنسبة 1.2% لعام 2027، أي من المتوقع لها أن تحقق انكماشاً بنحو 0.5% - في العام الجاري ونمواً بنسبة 4.5% لعام 2027.

أكبر اقتصادات دول المجلس أو الاقتصاد السعودي، فقد طاله الخفض لسنة 2026 بـ 0.9% - وارتفاع بنسبة 1.2% لسنة 2027، لتصبح توقعات نمو الاقتصاد السعودي للعامين على التوالي 3.1% و 4.5%. وخفض الصندوق توقعاته لنمو اقتصاد الإمارات، الأقل اعتماداً على النفط، لعام 2026 من نحو 5.0% إلى نحو 3.1% في تقرير أبريل، وزادها بنحو 0.6% أو من 4.7% إلى 5.3% لعام 2027. وطالعت توقعات الخفض الاقتصاد العماني للعامين بـ 0.5% - و 0.3% -، لتصبح توقعات نمو الاقتصاد العماني للعامين بنحو 3.5% في 2026 (أعلى معدل نمو في الإقليم) ونحو 3.4% لعام 2027، ليكون بذلك الاقتصاد الوحيد الذي شملته المراجعات السلبية لكلا العامين.

وبشكل عام، تفترض هذه التقديرات عودة مستويات إنتاج ونقل الطاقة إلى طبيعتها خلال فترة وجيزة نسبياً، بما يدعم تعافي النمو في عام 2027. إلا أن هذا السيناريو يظل مشروطاً بقصر أمد الصراع ومحدودية الأضرار، الأمر الذي يعني أن أي إطالة في مدته أو اتساع نطاقه قد يفرض مراجعات إضافية محتملة على تلك التوقعات.

## أداء بورصة الكويت - أبريل 2026

كان أداء شهر أبريل 2026 إيجابياً مقارنة بأداء شهر مارس 2026، مقاساً بارتفاع معدل قيمة التداول اليومي، وارتفاع جميع مؤشرات السوق. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 4.1%، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 11.5%، ومثله مؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقيين) بنحو 5.3%، وكذلك حقق مؤشر السوق الرئيسي 50 ارتفاعاً بنحو 17.2%.

وجاءت سيولة البورصة المطلقة مرتفعة في أبريل مقارنة بـ سيولة مارس، حيث بلغت السيولة نحو 2.114 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.148 مليار دينار كويتي، أي بزيادة بنسبة 84.2%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل نحو 96.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 59.1% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر مارس البالغ نحو 60.4

حظي السوق الأول بنحو 1.345 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 63.6% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 80.3% من سيولته ونحو 51.1% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 19.7% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 31.1% من سيولته، نحو 19.7% لبيت التمويل الكويتي ونحو 11.4% لبنك الكويت الوطني. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 73.9%.

## السوق الرئيسي (100 شركة)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 768.4 مليون دينار كويتي أو نحو 36.4% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 69.7% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 30.3% من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 26.1%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقيين الأول والرئيسي، نرى انخفاضاً في نصيب السوق الرئيسي من إجمالي السيولة لما مضى من عام 2026 مقارنة بتوزيعها للفترة ذاتها من عام 2025، حينها كان نصيب السوق الأول 53.4% تاركاً نحو 46.6% لسيولة السوق الرئيسي.

مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري (أي في 78 يوم عمل) نحو 5.837 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 74.8 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 33.9% - مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 113.3 مليون دينار كويتي، ومنخفضاً أيضاً بنحو 30.5% - إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2025 البالغ نحو 107.6 مليون دينار كويتي.

وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 5.1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 1.9% فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة بتبلغ قيمتها السوقية نحو 2.4% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 18.2% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة نحو 7.4 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة بين السوقيين خلال شهر أبريل 2026، فكان كالتالي:

## السوق الأول (39 شركة)



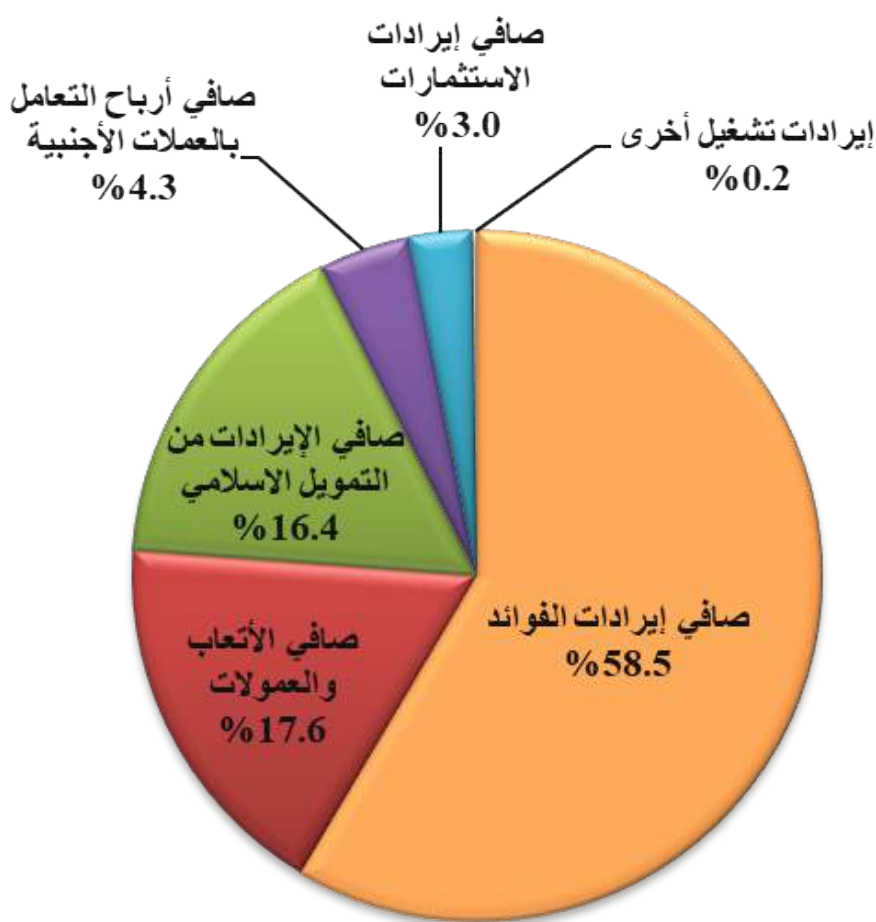
# ارتفاع صافي إيرادات التشغيل لـ «الوطني» بنسبة 6.6% بواقع 331.2 مليون

## نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.4%



### نتائج بنك الكويت الوطني - الربع الأول 2026

#### إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2026



بنحو 9.3%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 26.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 5.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 24.4% مقارنة مع نحو 21.5 مليون دينار كويتي. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ نحو 488.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.1%، ليصل إلى نحو 46.101 مليار دينار كويتي

126.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 115.7 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2025، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية باستثناء بند إطفاء موجودات غير ملموسة. ووفقاً لتقديرات "الشال" وبافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن نسبة المصروفات التشغيلية قد ارتفعت

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للربع الأول 2026، وأشارت تلك النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 146.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 1.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.0% مقارنة بنحو 145.1 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من عام 2025. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 135.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 134.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 1.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 1.0%. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 20.5 مليون دينار كويتي أي نحو 6.6%، حين بلغ نحو 331.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 310.7 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 21.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 13.3 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 8.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 4.5% ليلعب 193.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع 185.4 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 54.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 51.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، ومعه بلغ صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) نحو 248.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 236.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 11.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.8%.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 11.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 9.6%، وصولاً إلى نحو

التغيير	البيان		2025/03/31	2026/03/31	التغيير
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
↑	10.7%	4454336	41646822	46101158	مجموع الموجودات
↑	11.4%	4177219	36580237	40757456	مجموع المطلوبات
↑	6.0%	240895	4028917	4269812	مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↑	6.6%	20480	310677	331157	مجموع الإيرادات التشغيلية
↑	9.6%	11061	115748	126809	مجموع المصروفات التشغيلية
↑	24.4%	5252	21528	26780	المخصصات
↑	9.4%	2653	28264	30917	الضرائب
↑	1.0%	1369	134083	135452	صافي الربح
المؤشرات					
↓			1.4%	1.3%	**العائد على معدل الموجودات
↓			13.2%	12.3%	**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↓			69.7%	67.1%	**العائد على رأس المال
↓	7.1%-	1-	14	13	ربحية السهم الواحد (فلس)
↓	12.5%-	131-	1048	917	إقفال سعر السهم (فلس)
			18.7	17.6	*مضاعف السعر على ربحية السهم (I)
			2.2	1.9	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (I)

\* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2026 على أساس سنوي.

\*\* تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026.

بنحو 18.7 مرة (أي تحسن)، وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنسبة 7.1%- مقابل انخفاض نسبي أكبر لسعر السهم وبنسبة 12.5%-، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية ((P/B) نحو 1.9 مرة مقارنة بنحو 2.2 مرة.

وانخفضت ربحية السهم الواحد (EPS) ببلوغها 13 فلس مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2025 والبالغة 14 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 17.6 مرة مقارنة

مقارنة مع نحو 45.613 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 4.454 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 10.7% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول 2025 عند نحو 41.647 مليار دينار كويتي، وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان تكون الموجودات قد ارتفعت بنحو 12.0% مقارنة بالربع الأول 2025. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 1.7% وقيمه نحو 469 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 27.285 مليار دينار كويتي (59.2% من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 26.816 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 2.678 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 10.9% مقارنة مع نهاية الربع الأول 2025 حين بلغ 24.607 مليار دينار كويتي (59.1% من إجمالي الموجودات). وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، نجدها قد ارتفعت بنحو 12.3%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية 1.35% في نهاية مارس 2026، وبلغت نسبة تغطيتها نحو 241%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 794.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.0%، لتصل إلى نحو 40.757 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2025، وحققت ارتفاعاً أيضاً بنحو 4.177 مليار دينار كويتي أي بنسبة 11.4% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت حين بلغ 36.580 مليار دينار كويتي، وإن استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان نلاحظ أن المطلوبات ارتفعت بنسبة 12.9%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.4% مقارنة مع نحو 87.8% للربع الأول 2025.

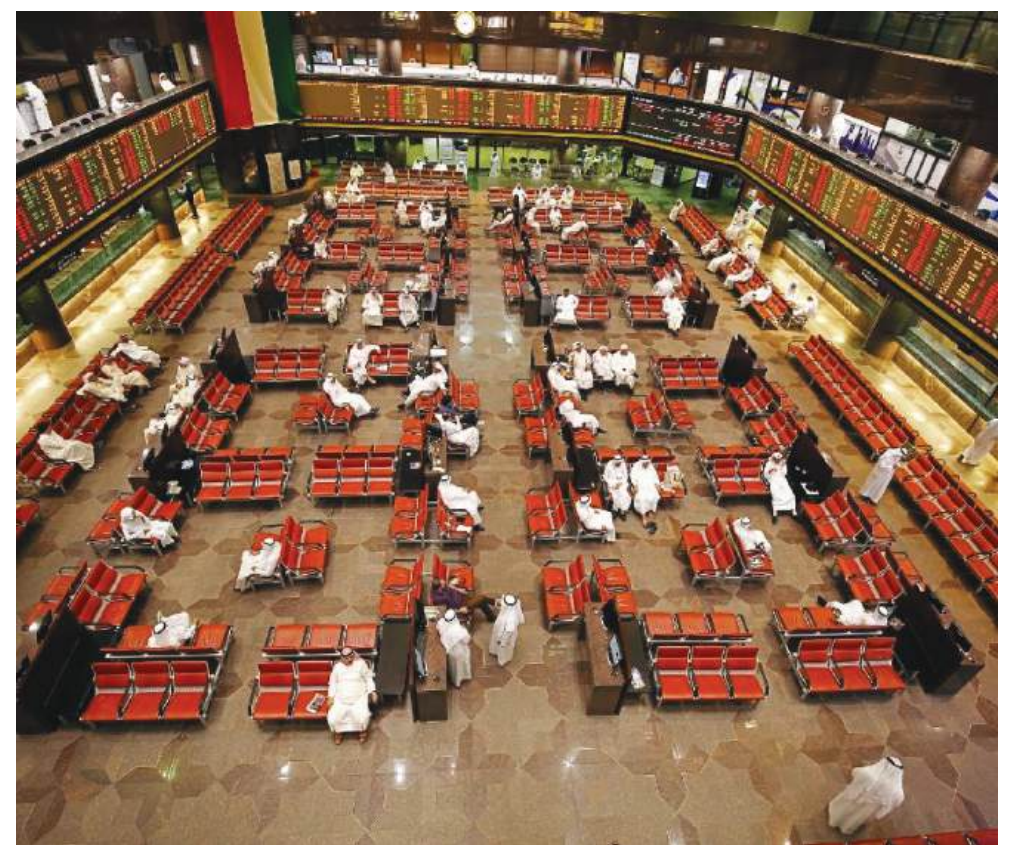
وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى انخفاض جميع مؤشرات الربحية للبنك مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) إلى نحو 12.3% بعد أن كان عند 13.2%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 67.1% قياساً بنحو 69.7%. وانخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.3% بعد أن كان 1.4%.

## وتوضح الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغيير	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	البيان
%	23/04/2026	30/04/2026	
	5	5	عدد أيام التداول
0.9%-	720.3	713.8	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
0.4%	8871.9	8906.7	مؤشر السوق العام
	521297608	571926411	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
9.7%	104259522	114385282	المعدل اليومي (د.ك)
	2315938611	2702306295	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
16.7%	463187722	540461259	المعدل اليومي (أسهم)
	140447	161422	عدد الصفقات
14.9%	28089	32284	المعدل اليومي لعدد الصفقات

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	51048258	8.9%
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	33735037	5.9%
الشركة الوطنية الدولية القابضة	31910431	5.6%
بنك الكويت الوطني	31594447	5.5%
شركة عقارات الكويت	22106107	3.9%
الإجمالي	170394280	29.8%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	191324161	33.5%
قطاع البنوك	136353480	23.8%
قطاع العقار	112335745	19.6%
قطاع الصناعة	57428676	10.0%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	30840454	5.4%

البيان	الأسبوع السابع عشر	الأسبوع السادس عشر
	30/04/2026	23/04/2026
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	16	18
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	13	9
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	0	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



## الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 713.8 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.5 نقطة ونسبته 0.9%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 23.8 نقطة أي ما يعادل 3.2%- عن إقفال نهاية عام 2025.

## جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس		اسم الشركة	
			23/04/2026	30/04/2026		
%	2025	%				
(11.2)	903.2	(2.7)	823.5	801.6	بنك الكويت الوطني	1
(0.3)	352.6	0.3	350.6	351.6	بنك الخليج	2
(5.4)	583.5	1.5	543.8	551.7	البنك التجاري الكويتي	3
(0.4)	245.7	(1.8)	249.2	244.8	البنك الأهلي الكويتي	4
4.2	347.4	(2.8)	372.7	362.1	بنك الكويت الدولي	5
(3.7)	361.3	(2.0)	354.9	347.9	بنك برقان	6
4.4	4,402.9	(0.4)	4,613.4	4,595.4	بيت التمويل الكويتي	7
(4.3)	927.0	(1.4)	900.4	887.5	قطاع البنوك	
6.6	208.6	2.7	216.5	222.3	شركة التسهيلات التجارية	8
(11.8)	1,778.8	(3.5)	1,626.1	1,568.8	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(13.6)	380.0	(0.8)	330.9	328.4	شركة الاستثمارات الوطنية	10
6.5	275.0	0.1	292.7	293.0	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
0.0	93.1	5.6	88.2	93.1	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
(4.6)	351.1	(0.5)	336.5	334.8	قطاع الاستثمار	
18.1	140.0	3.6	159.6	165.4	شركة الكويت للتأمين	13
(3.6)	720.1	(2.0)	708.0	694.1	مجموعة الخليج للتأمين	14
(8.3)	363.3	(3.9)	346.9	333.3	الشركة الأهلية للتأمين	15
14.3	220.7	13.0	223.2	252.2	شركة وربة للتأمين	16
1.2	300.2	(0.2)	304.3	303.8	قطاع التأمين	
(9.4)	840.2	2.4	744.0	761.5	شركة عقارات الكويت	17
1.1	650.8	3.1	638.5	658.2	شركة العقارات المتحدة	18
41.7	291.4	8.3	381.2	412.8	الشركة الوطنية العقارية	19
1.0	1,827.7	(2.5)	1,893.1	1,846.3	شركة الصالحية العقارية	20
2.2	507.1	2.7	504.8	518.3	قطاع العقار	
(13.4)	473.4	(1.1)	414.8	410.1	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	21
3.3	640.7	3.1	642.2	661.8	شركة أسمنت الكويت	22
(8.0)	839.3	(2.2)	789.4	772.2	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	23
(7.9)	445.5	(0.5)	412.6	410.4	قطاع الصناعة	
(9.3)	941.6	2.3	834.9	854.3	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
2.1	1,098.5	2.1	1,098.5	1,121.9	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
18.1	881.4	2.5	1,015.6	1,040.6	شركة الاتصالات المتنقلة	26
13.4	107.9	9.5	111.8	122.4	شركة سنجي القابضة	27
10.7	808.3	2.4	874.4	895.1	قطاع الخدمات	
(13.0)	90.8	(1.3)	80.0	79.0	شركة نقل وتجارة المواشي	28
(0.7)	436.8	(0.1)	434.2	433.9	قطاع الأغذية	
(0.7)	1,000.7	0.7	986.0	993.3	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
(0.2)	196.6	0.2	195.9	196.2	الشركات غير الكويتية	
(3.2)	737.6	(0.9)	720.3	713.8	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

## الجمعية العمومية تقر توزيع 10% نقداً بمجموع 23.5% عن 2025

الفلاح: «بيوت» حققت نمواً في  
محفظة العقود بنسبة 115%الخنه: أعمالنا الإقليمية في تطور مستمر  
ونسبتها بلغت 18% من إجمالي الإيرادات

إياد الفلاح مترئساً الجمعية العمومية وإلى يساره عبدالرحمن الخنه

في القطاعات الخدمية المدرة للدخل، والتي تتسم بالنمو والطلب المرتفع سنوياً، وذلك لدعم نمو الإيرادات وتعزيز الأرباح وتنمية حقوق المساهمين، وكذلك المحافظة على توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين.

## أرقام تُعبر عن الرؤية

وبين الخنه أمام الجمعية العمومية بأن محفظة العملاء المستفيدين من خدمات الشركة تشغيلياً تصل لنحو 125 عميل تقريباً، تقدم لهم «بيوت القابضة» عبر مختلف شركاتها خدمات في العديد من القطاعات. مشيراً إلى أن حجم المحفظة يعكس رؤية واضحة ونهج استراتيجي منضبط على كل مستويات وأعمال المجموعة، وحالة من التناغم ووضوح الأهداف والتكامل بين الشركة الأم وشركاتها التابعة والزميلة. واستعرض الخنه أهم الأرقام التي تحققت في العام الماضي 2025، والتي شهدت إيرادات «بيوت القابضة» فيها نمواً بنسبة 9% مقارنة مع عام 2024، فضلاً عن تحقيق معدلات نمو عالية في محفظة العقود بقيمة مُحققة بلغت 86 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 115%، حيث ضاعفت الشركة حجم العقود وهو ما يعكس القدرة الاستيعابية من جهة والكفاءة التشغيلية المتطورة والمتنامية على صعيد جذب العقود والتنافس عليها والاستعداد التشغيلي لخدمة هذه التعاقدات بذات الكفاءة وإنجازها بمستوى عالي من المرونة والمسؤولية.

## الكويت ركيزة أساسية

وشدد الخنه في الجمعية العمومية على أن السوق الكويتي يمثل لشركة «بيوت القابضة» ركيزة أساسية، وفي ذات الوقت تضع الشركة ضمن أولوياتها المضي في التوسع الإقليمي كعمق ثاني لشركة «بيوت القابضة»

مقارنة بنحو 40 مليون دينار لعام 2024، ما يعني أن نسبة النمو بلغت 115% تقريباً، وهي زيادة استثنائية مطمئنة تعكس قدرة الشركة على نسج الشراكات وصناعة الفرص والمنافسة عليها.

أيضاً من أهم وأبرز المنجزات التي تحققت هي زيادة حصة الإيرادات من مصادر غير تابعة لحكومات دولية لترتفع إلى 49%، علماً أن الطموح أن تكون 50% وهو هدف قريب التحقيق.

## نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

من جهته قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيوت القابضة عبدالرحمن محمد الخنه أن الشركة حققت نتائج جيدة في العام الماضي 2025، حيث حققت صافي أرباح بلغ 8.2 مليون دينار، بواقع 27.49 فلساً للسهم، وحققت إجمالي إيرادات تشغيلية بلغت 84.9 مليون دينار بنسبة نمو 8.8%، مقارنة مع 78.1 مليون دينار عن العام 2024، ما يعكس نمو عمليات وأنشطة الشركة وتحسن تدفقاتها النقدية.

وارتفعت إجمالي الموجودات كما في نهاية ديسمبر من العام 2025 بنسبة 7.1% على أساس سنوي، لتبلغ 228 مليون دينار كويتي.

وأكد الخنه أن «بيوت» تقف اليوم على أرضية صلبة من خلال مركز مالي قوي وهيكل تشغيلي متنوع المصادر والأنشطة، والشركة تواصل التوسع وإضافة مشاريع جديدة طويلة الأجل تعزز من محفظتها التشغيلية سوف تدعم الشركة في المحافظة على معدلات نمو إيجابية متماشية مع رؤيتنا بتحقيق استقرار واستدامة في الأرباح بوتيرة متوازنة.

وأكد الخنه على أن تركيز الشركة سيستمر في التوسع

عقدت شركة بيوت القابضة الجمعية العمومية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025، وأقرت البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات وتوصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية تكميلية عن النصف الثاني الأخير من 2025 بواقع 10% نقداً بمجموع توزيع نقدي يبلغ 23.5%.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس الإدارة لشركة بيوت القابضة إياد على الفلاح: إن كل عام تطويه شركة «بيوت القابضة» يمثل محطة بارزة في مسيرتها، حيث تعمل الشركة وفق رؤية واستراتيجية هادفة تضع في مقدمة اهتماماتها المحافظة على معدلات نمو إيجابية وتحقيق أرباح وعوائد مجزية للمساهمين، وكذلك الاضطلاع بدور مهم في دعم مسارات النمو المستدام في الكويت وكافة الدول التي تعمل فيها.

وقال الفلاح أمام الجمعية العمومية، «خلال العام الماضي طورت شركة بيوت القابضة هويتها البصرية تماشياً مع رؤيتها المتجددة وهيكلتها الجديدة تشغيلياً، وجاءت بالتزامن مع استكشاف الكثير من الفرص وتحديد المشاريع المستهدفة، والتي نطمح أن تغطي فترات زمنية تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، ما يمنح المساهمين درجات من الثقة والأمان، ويرسخ النهج الاستثماري طويل الأجل لحملة السهم والشركاء الاستراتيجيين.

وأضاف الفلاح: أن التطور المالي للشركة في العام الماضي يعكس نجاح خطة الموائمة الاستراتيجية بين ما تحقق وبين تطلعات الشركة المسبقة، حيث شهدت إيرادات الشركة نمواً يقارب 9% في 2025 مقارنة بعام 2024، فضلاً عن أن العام الماضي يعتبر عام العقود، إذ وصلت قيمة عقود 2025 نحو 86 مليون دينار كويتي

# 125 عميل في محفظة عملاء «بيوت» وقدرتنا الاستيعابية عالية لمزيد من العقود



**بيوت**  
القابضة  
Beyout  
HOLDING

فزنا بها ومحل التنفيذ والبالغة 86 مليون دينار، تبقى بقية القيمة للمشاريع التي لم يتم الفوز بها قيد الانتظار والمتابعة لدى العملاء، فضلاً عن توسعات مرتقبة في السوق القطري.

## بيانات وأرقام

وبنظرة على البيانات والنتائج السنوية للعام الماضي، فقد حققت «بيوت» 9% نموًا، حيث ارتفعت الإيرادات إلى 85 مليون دينار كويتي مقابل 78 مليون عن عام 2024. وساهم القطاع الاستراتيجي في المجموعة، قطاع الموارد البشرية، تحت مظلة «شركة بيت الموارد الكويتي» بنحو 89% من هذه الإيرادات، فيما ساهم القطاع العقاري بنسبة 11%، ونتطلع أن ترتفع تلك المساهمة مع التشغيل الفعلي للمشاريع الاستراتيجية ممثلة في مشروع المطلاع المتوقع إنجازه في العام المقبل، ومشروع المثني بعد إتمام عملية التأهيل.

وقد حققت «بيوت القابضة» متوسط نمو مركب خلال السنوات الثلاث الماضية من 2023 إلى 2025 بنسبة 6%، وحققت زيادة في مجمل الربح بنسبة 9.5% بواقع 23.5 مليون دينار كويتي عن العام الماضي مقارنة مع 21.5 مليون دينار عن عام 2024.

وعلى صعيد إجمالي الأصول فقد بلغت نحو 228 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 7.1%، فيما بلغت حقوق الملكية 51.2 مليون دينار كويتي، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 15.8%.

بلغ صافي الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الأم للعام 2025 نحو 8.240 مليون دينار كويتي، بربحية للسهم الواحد بلغت 27.49 فلس كويتي.

وبلغت إجمالي الموجودات للعام 2025 نحو 228 مليون دينار كويتي، وإجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 51 مليون دينار.

واختتمت «بيوت القابضة» العام الماضي 2025 بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بمجموع 23.5% عن العام المالي الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2025، بواقع 13.5 فلساً عن النصف الأول و10 فلساً عن النصف الثاني، محافظة على سياسية التوزيع النقدي منذ الإدراج.

## الكويت وطن لا يُكسر وعهد لا يُخذل

في ختام أعمال الجمعية العمومية قال الخن، «نسال الله العلي القدير أن يحفظ وطننا الغالي الكويت من شر كل مكروه، وأن يديم عليه نعمة الأمن والأمان، فالكويت وطن لا يُكسر وعهد لا يُخذل. وستبقى درة لا تُمس في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله ورعاه».



عبدالرحمن الخن:

## ● الكويت ركيزة أساسية

## ● لاستثماراتنا وتوسع خارجياً

## ● برؤية وثبات

## ● نستهدف المشاريع

## ● التشغيلية المدرة التي تتسم

## ● بالنمو

## ● 84.9 مليون دينار إيرادات

## ● تشغيلية لعام 2025

## ● المركز المالي لـ«بيوت» قوي

## ● ومتين وفرص النمو المستقبلية

## ● عالية

وفق سياسة تقوم على مدى كفاءة العائد على حقوق المساهمين فيما يتعلق بجودة التوسع والفرص التي نستهدفها، حيث أن الشركة تبني هذا التواجد على أسس من الشراكة طويلة الأجل في كل الأسواق المستهدفة في منطقة الخليج.

وبين الخن أن من نتائج الانتشار والتوسع الإقليمي أن «بيوت» حققت نمواً في حصة العمليات الإقليمية بزيادة 4%، حيث قفزت النسبة من 14% إلى 18%، وهذا المسار أحد مسارات التنوع والتوسع ضمن السياسة التشغيلية الراسخة بالنسبة للشركة.

وأضاف الخن، «بفضل الله أرقام ونتائج التوسعات مباشرة ومحفزة لكافة شركات المجموعة، فعلى سبيل المثال فإن أحد الركائز الأساسية في استراتيجية التوسع في المنطقة عملية توسع «بيوت» في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نجحنا في الحصول على ترخيص العام الماضي ساهم في فتح آفاق جديدة واسعة لمحفظة مشروعات الشركة، وأدى ذلك إلى ربحية الأعمال في السوق الإماراتي بنسبة تقارب 70%».

وفيما يتعلق بسوق المملكة العربية السعودية، الذي يمثل أحد أهم الأسواق المتنوعة والمتجددة، فقد ضاعفنا إيراداتنا الفعلية بنسبة تصل إلى 50 مليون ريال سعودي مع تحقيق هامش ربح إجمالي ممتاز، ونحن ننظر بتفاؤل كبير إلى السوق السعودي فيما يخص طبيعة أعمال وخدمات بيوت القابضة وشركاتها.

## مشاريع على طريق النضوج

ويشير الخن المساهمين خلال الجمعية العمومية بأن شركة ريل استيت العقارية التابعة لشركة «بيوت» تواصل المضي قدماً بنجاح تنفيذ أحد أهم المشاريع العقارية، وهو «مشروع المطلاع بلس»، وهو من المشاريع الحيوية والاستراتيجية للمجموعة التي نعول عليها في تعزيز إيرادات الشركة بمبلغ تقريباً 14 مليون دينار كويتي لفترة استثمار تبلغ 30 عاماً صافية كفترة زمنية».

وأوضح بأن الأعمال التنفيذية على أرض الواقع تمضي بوتيرة إيجابية والأهم أن الشركة تتلقى طلبات كبيرة من الآن على المساحات المتاحة، ونقوم بدراساتها جيداً بهدف تكوين مجتمع متكامل من الخدمات والأعمال التجارية والخدمية التي توفر للمنطقة نموذج نوعي يلبي كافة تطلعات المستفيدين، موضحاً أن مشروع المطلاع - «بيوت بلس»، يتم تشييده على مساحة 250 ألف متر، وهو عبارة عن أيقونة متميزة تجمع بين البيع بالتجزئة والمعارض والمخازن والمكاتب».

وعن الموقف الحالي أكد الخن قائلاً: «نجحنا في جذب مجموعة من العملاء المميزين لإشغال وتغطية مساحات إيجارية تبلغ نحو 17% من إجمالي المساحات القابلة للتأجير، وهناك طلبات كبيرة، حيث تضع الشركة حالياً أولويات للتعاقد مع المستأجرين الرئيسيين، بعدها سيتم فتح الباب لتجار التجزئة».

وأضاف بأن هناك اهتمام كبير في الاستمرارية في توسعة محفظة القطاع العقاري من خلال المنافسة على كافة المشروعات ذات الجدوى التي تطرحها الحكومة، بعد تجربة ناجحة حققتها «بيوت» من خلال تحالف تنافسي فاز بأحد أكبر المشروعات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو مجمع المثني والذي تصل مدة الاستثمار فيه 15 عاماً، مع عامين مهلة لإعادة التأهيل، وهو من أفضل المشاريع التشغيلية عالية الجدوى والعائد، حيث يجمع بين الشق السكني والتجاري، إذ يقع على مساحة 27 ألف متر مربع كمساحة تجارية، ونحو 600 وحدة سكنية، ما يعني أنه مشروع متكامل يقدر العائد الداخلي بنحو 12.3%».

وتابع الخن بأن «بيوت القابضة» تدخل عام 2026 ولديها وضوح في الرؤية والأهداف وحجم فرص محددة لمشروعات مختلفة، إذ قمنا عملياً بتأهيل مشروعات قيمتها 211 مليون دينار، وباستثناء المشروعات التي

# بورصة الكويت تحقق صافي ربح 5.99 مليون دينار في الربع الأول وسط تحديات جيوسياسية

إيرادات تشغيلية بلغت 10.15 مليون دينار وأرباح تشغيلية  
7.31 مليون دينار بربحية سهم 29.82 فلساً



محمد سعود العصيمي



بدر ناصر الخرافي

مال ناضج يضاهي نظراءه في الأسواق الدولية الناشئة. كما أكد أن الخرافي إلى أن بورصة الكويت تتطلع إلى إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن البورصة قد أتت بنجاح جميع الاختبارات التقنية والتشغيلية اللازمة، في انتظار منح هيئة أسواق المال الاعتماد الرقابي. وأوضح أن هذا المنتج الاستثماري سيتيح للمستثمرين أداة مرنة لتنوع محافظهم، مما سيسهم في استقطاب شريحة أوسع من المستثمرين. وكشف الخرافي عن أن بورصة الكويت تواصل العمل على مشروع الترقية الكاملة لنظام التداول، الذي يعد من أبرز مشاريع تطوير البنية التحتية الجارية حالياً، مشيراً إلى أن هذا المشروع الاستراتيجي يمتد على مراحل متتالية خلال الفترة القادمة. وأوضح أن نظام التداول الجديد سيمثل منصة تقنية متقدمة تدعم إطلاق المشتقات المالية مستقبلاً، وتسهم في تعزيز تنافسية السوق ومواءمته مع الأسواق العالمية.

## دعم القيادة واستمرارية الأداء

وأعرب رئيس مجلس الإدارة عن تقديره للقيادة الرشيدة، مؤكداً أن: «الدعم المستمر والتوجيهات الحكيمة كان لهما دور محوري في ترسيخ الثقة

السوق تواصل التحسن، حيث ارتفعت حصة تداول المستثمرين الدوليين بما في ذلك الخليجيين بنسبة 8.92% خلال الربع الأول لتشكل 21.60% من إجمالي التداولات، مقابل 78.40% للمستثمرين المحليين. كما ارتفعت حصة تداول المستثمرين المؤسسيين بنسبة 7.20% لتبلغ 73.28% من إجمالي التداولات في السوق، في حين شكلت تداولات المستثمرين الأفراد 26.72% من إجمالي التداولات في السوق، ما يعكس التحول النوعي في تركيبة السوق ويعزز كفاءة التسعير ويخفض مستويات التذبذب.

## تطوير المنتجات وتعميق السوق

وفي إطار تنفيذ استراتيجية تطوير السوق، أشار الخرافي إلى أن تدشين منصة تداول السندات والصكوك في مطلع أبريل 2026 يمثل بداية مرحلة نوعية جديدة في تطور منظومة أدوات السوق الكويتي، إذ تنتقل بورصة الكويت من مرحلة سوق الأسهم إلى مرحلة السوق المتعدد الأصول، بما يوسع الخيارات أمام شرائح متنوعة من المستثمرين، ويفتح آفاقاً جديدة للتمويل أمام الشركات والمؤسسات. وأكد أن هذه المبادرة تأتي من استراتيجية واضحة ترى في تعدد فئات الأصول ركيزة لبناء سوق

أفضل المعايير العالمية. «استقرار نسبي يعزز ثقة المستثمرين ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية في مطلع شهر مارس، وما صاحبها من ارتفاع في مستويات عدم اليقين، إلى جانب التأثيرات على إمدادات الطاقة وتكاليفها ومسارات التجارة الدولية، أظهر السوق قدرة واضحة على التكيف وامتصاص الصدمات.

وتابع الخرافي: «سجل مؤشر السوق العام تراجعاً محدوداً بنسبة 1.82% خلال شهر مارس، والذي يعد أقل تراجع شهري بين الأسواق الخليجية، بما يعكس متانة السوق الكويتي وقدرته على امتصاص الصدمات الجيوسياسية في المنطقة والحفاظ على توازنه، مدعوماً بقاعدة مستثمرين أكثر تنوعاً وعمقاً.»

تعزيز هيكل السوق وجاذبيته الاستثمارية وأضاف الخرافي: «واصلت البورصة العمل بتنسيق وثيق مع هيئة أسواق المال لضمان الامتثال الكامل للتوجيهات الرقابية، وتعزيز استقرار وكفاءة منظومة السوق، بما يرسخ الثقة ويحد من المخاطر، وذلك في إطار التزامها المؤسسي الصارم بأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.» وأشار الخرافي إلى أن مؤشرات هيكل

عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية اجتماعاً لمجلس إدارتها يوم الخميس الموافق 30 أبريل 2026، وأعلنت عن نتائجها المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، حيث سجلت الشركة صافي ربح بلغ 5.99 مليون دينار كويتي. كما حققت الشركة إجمالي إيرادات تشغيلية بلغ 10.15 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها، فيما بلغت الأرباح التشغيلية 7.31 مليون دينار كويتي. ذلك وبلغت ربحية السهم 29.82 فلساً للفترة المنتهية في 31 مارس 2026.

هذا وبلغ إجمالي أصول بورصة الكويت نحو 145.24 مليون دينار كويتي، في حين بلغت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي الشركة الأم 85.26 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2026.

## أداء مرن في بيئة عالية التقلب

تعليقاً على النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بدر ناصر الخرافي: «على الرغم من التوترات الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين الاقتصادية، حققت بورصة الكويت صافي ربح بلغ 5.99 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من عام 2026، فيما بلغت الإيرادات التشغيلية 10.15 مليون دينار كويتي، في تأكيد مباشر على صلابتها نموذج أعمال الشركة، وقدرتها على توليد إيرادات مستدامة، والحفاظ على كفاءة تشغيلية وانضباط مالي بالرغم من التحديات.»

وفي هذا السياق، واصل سوق المال الكويتي الاستفادة من الإصلاحات الهيكلية وتطوير البنية المؤسسية، والتي أسهمت في تعزيز كفاءته ومرونته. وقد أتاح هذا التراكم في الجهود تحقيق مستويات متقدمة من الاستقرار المؤسسي والعمق التشغيلي، ما دعم قدرة السوق على التفاعل بكفاءة مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وأضاف: «يعكس هذا الأداء مرونة بورصة الكويت وقدرتها على الحفاظ على زخمها الاستراتيجي، وخاصة في ظل التحديات الجيوسياسية التي شهدتها شهر مارس، حيث سجل السوق أحد أكثر مستويات الأداء استقراراً على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ويأتي ذلك نتيجة لإستراتيجية تنموية طويلة الأجل ركزت على تطوير البنية التحتية للسوق، وتعزيز الأطر التنظيمية، وترسيخ منظومة حوكمة تتماشى مع

# ارتفعت حصة المستثمرين المؤسسيين إلى 73.28% بينما رفع المستثمرين الدوليين بما في ذلك الخليجيين حصتهم إلى 21.60% من إجمالي التداولات في السوق

## رغم التوترات الإقليمية، بورصة الكويت تمتص الصدمات الجيوسياسية بكفاءة تشغيلية

التي أسفرت عن ترقية عدد من الشركات إلى السوق «الأول»، مما ساهم في تعميق الشريحة القيادية ورفع جودة الأصول المدرجة. وقد استقرت القيمة السوقية الإجمالية بنهاية الربع الأول عند نحو 50.48 مليار دينار كويتي، ما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية للسوق وقدرته على الحفاظ على مستويات أداء تشغيلي متماسك.

أظهر السوق قدرة لافتة على امتصاص الضغوط ومواكبة المتغيرات العالمية والمحلية بوتيرة مستقرة، حيث أغلق مؤشر السوق «العام» الربع الأول من عام 2026 عند مستوى 8,416.5 نقطة، مسجلاً تراجعاً بنسبة 5.51% منذ بداية العام، فيما أغلق مؤشر السوق «الأول» عند 9,009.2 نقطة، أي بانخفاض قدره 5.15%.

وشدد العصيمي على أن بورصة الكويت أثبتت، كفاءة ومرونة منظومتها التقنية والتشغيلية في ظل التوترات الجيوسياسية، وذلك عبر تفعيل خطط إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يضمن استدامة العمليات وحماية مصالح المستثمرين. كما أكد أن هذه الجاهزية العالية في التعامل مع الظروف الاستثنائية تعكس مستوى الانضباط المهني للسوق، وتساهم في تهيئة بيئة استثمارية متكاملة تدعم ترسيخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي رائد.

### الالتزام المؤسسي

تؤكد بورصة الكويت مواصلة أداء دورها الوطني والاقتصادي بمسؤولية ومرونة، وبالتنسيق الوثيق مع منظومة سوق المال، انطلاقاً من إيمانها بأن استقرار سوق المال يُعد ركيزة أساسية لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

ويعكس استمرار عمليات التداول بكفاءة وشفافية، رغم الأوضاع الإقليمية الراهنة، متانة البنية المؤسسية وقدرتها على استمرارية الأعمال، حيث تعمل البورصة بالتعاون مع هيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وكافة الجهات ذات الصلة، على تعزيز كفاءة السوق وترسيخ أعلى معايير الشفافية والحوكمة عبر مختلف فئات الأصول.

كما تواصل البورصة تطوير بنيتها التحتية وأنظمتها التقنية، بما يعزز موثوقية وكفاءة خدمات التداول ويدعم تنوع الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية الكويت 2035.

وتعزيز متانة سوق المال الكويتي، وهو ما انعكس على استمرارية العمليات، وانتظام التداول، وقدره السوق على أداء دوره بكفاءة في خدمة الاقتصاد الوطني وحماية مصالح المستثمرين.»

### نظرة مستقبلية

واختتم الخرافي تصريحه قائلاً: «تواصل بورصة الكويت تنفيذ استراتيجيتها بثقة عالية، مع تركيز واضح على تعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين، وتعزيز تنافسية السوق، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير المنتجات والخدمات. وتؤمن بورصة الكويت بأنها في موقع قوي يمكنها من الاستفادة من الفرص المستقبلية، بما يساهم في ترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي، ويواكب أهداف رؤية الكويت 2035.»

### أداء تشغيلي مستقر ونمو في نشاط التداول

يعكس أداء سوق المال الكويتي خلال الربع الأول من عام 2026 استقراراً في مستويات النشاط، مدعوماً بتطورات تشغيلية وهيكلية عززت من كفاءة السوق. كما شهدت وتيرة التداول انتظاماً ملحوظاً، في ظل استمرار تنفيذ مبادرات تطوير البنية التحتية، بما أسهم في دعم بيئة تداول أكثر كفاءة وشفافية.

تعليقاً على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «شهد الربع الأول من عام 2026 أداءً مستقرًا لنشاط التداول، حيث بلغ إجمالي قيمة التداول 3.72 مليار دينار كويتي، بمتوسط يومي قدره 66.44 مليون دينار كويتي. كما ارتفع عدد صفقات الأجانب المنفذة خلال الربع الأول بنسبة 30.38% على أساس سنوي، نتيجة للتطورات المستمرة في البنية التحتية، والتي أسهمت في تعزيز كفاءة السوق وتحسين موثوقية عمليات التسوية لكافة المشاركين فيه.»

واصلت بورصة الكويت تنفيذ مبادرات برنامج تطوير السوق، حيث استكملت خلال الربع الأول من عام 2026 كافة المتطلبات التنظيمية اللازمة لإطلاق أدوات الدخل الثابت (السندات والصكوك)، والتي كُملت بنيل الموافقات الرقابية والتشريعية في مطلع أبريل 2026. وشكلت هذه الخطوة تحولاً نوعياً يستهدف إثراء الخيارات الاستثمارية، وفتح آفاق تمويلية واعدة للمصدرين والمستثمرين على حد سواء.

استمرت بورصة الكويت بتعزيز جاذبية



التي تشهدا المنطقة، يبعث برسالة جوهرية حول مرونة بيئة الأعمال في دولة الكويت. كما يبرهن هذا الإدراج على متانة الاقتصاد الوطني وسوق المال الكويتي وقوة أساساتهم، مؤكداً كفاءة المؤسسات المالية والمنظومة الرقابية في ضمان استدامة الأعمال واستقرار الأداء المالي رغم التحديات الجيوسياسية، وهو ما يعزز من مكانة البورصة كواجهة استثمارية إقليمية رائدة.»

ويعكس هذا الزخم استمرار التقدم في تطوير هيكلية السوق والارتقاء بمعاييرها، لا سيما في أعقاب المراجعة السنوية

السوق خلال الربع الأول من عام 2026، حيث شهدت هذه الفترة محطة بارزة تمثلت في إدراج شركة ترولي للتجارة العامة ضمن السوق «الأول»، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 141 شركة. ويعكس هذا الإدراج الثقة المتنامية في سوق المال الكويتي وقدرته على استقطاب كيانات تشغيلية نوعية تساهم في زيادة القيمة السوقية وتعميق السيولة.

وفي هذا الصدد، قال العصيمي: «إن إدراج شركة ترولي في مارس 2026، وتحديداً في ظل الظروف والتوترات الجيوسياسية

## عقدت مؤتمر المحللين عن نتائج الربع الأول 2026

# مجموعة البنك الأهلي الكويتي... تنفيذ منضبط للخطط لخلق قيمة مضافة بشكل مستدام



د. عبدالعزيز جواد:

- سنركز بشكل أكبر على جودة الأرباح وتسريع خدماتنا الرقمية وتعزيز القيمة المضافة المقدمة للعملاء



نشيامك سوناوالا:

- نموذج أعمالنا المتنوع يضعنا في موقع جيد للحفاظ على الأداء وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين على المدى الطويل



جيل جان فان دير تول:

- مجموعة البنك الأهلي الكويتي ثابتة في نهجها مع تركيز واضح على حماية حقوق المساهمين

تشغيلية متغيرة.

وأفاد «ظلت تصنيفاتنا الائتمانية دون تغيير بشكل متزامن، حيث ثبتت وكالة «فيتش» تصنيفنا عند الدرجة A كما ثبتت وكالة مودين تصنيفنا عند الدرجة A2، وكلاهما بنظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس استمرارية قوة ميزانيتنا العمومية وثبات أدائنا المالي».

واعتبر فان دير تول أن القوة المؤسسية للبنك تعتبر المحرك الرئيسي لهذا النمو، المدعومة بفريق قيادي ذي خبرة وقوة عاملة ذات كفاءة عالية، لافتاً إلى استحواذ الكويتيون على نحو 73% من المناصب القيادية، بينما تشكل النساء نحو 40% من القوة العاملة، ومشدداً على الاستمرار بالاستثمار في الكوادر وتعزيز الثقافة القائمة على الأداء لضمان استمرارية التنفيذ عبر المجموعة.

واختتم فان دير تول «بالتطلع إلى المستقبل، وبينما لا تزال البيئة الإقليمية متغيرة، تظل مجموعة البنك الأهلي الكويتي ثابتة في نهجها، مع تركيز واضح على حماية حقوق المساهمين. إن أداءنا في الربع الأول يؤكد صلابة أساسياتنا ومرونة نموذج أعمالنا. وتظل المجموعة في وضع جيد، مدعومة بميزانية عمومية قوية وقاعدة رأسمالية متينة، مما يتيح تنفيذ منضبط مع خلق قيمة مضافة بشكل مستدام».

### المؤشرات المالية

من ناحيته، قال الرئيس المالي للمجموعة شياماك سوناوالا «شهد الربع الأول تحسناً في الأرباح على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، وتحسن تكلفة التمويل، وانخفاض مخصصات الائتمان، تزامناً مع الاستمرار في الارتقاء بقطاعات أعمالنا الرئيسية، وقد

بشكل متسق.

وذكر فان دير تول «سجلنا بداية قوية للعام، حيث ارتفع صافي الربح العائد للمساهمين بنسبة 15.7% على أساس سنوي من 15.7 مليون دينار إلى 18.2 مليون دينار، مع ارتفاع ربحية السهم بنسبة 20% من 5 فلس إلى 6 فلس، مما يعكس مرونة أعمالنا الأساسية وتكامل تنفيذ العمليات في كيانات المجموعة».

ونوه إلى ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 5.2% مقارنة بشهر ديسمبر 2025، ليصل إلى 7.3 مليار دينار، مدفوعاً بمحفظة القروض والتي نمت بنسبة 4.9%، في وقت نمت ودائع العملاء بنسبة 7.1%، مما عزز مركز المجموعة القوي والممول جيداً.

وأكد فان دير تول أن هذا النمو أتى مدعوماً بنهج منضبط في عمليات منح الائتمان، مع الاستمرار في التركيز على التسهيلات الائتمانية ذات الجودة العالية، بما يتماشى مع إطار العائد مقابل المخاطر الخاص بالمجموعة، كاشفاً أنه نتيجة لذلك، تحسنت جودة الأصول بحيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 1.32% من 1.38% في الفترة نفسها من العام الماضي.

وظلت رسملة البنك قوية، حيث بلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 17.90%، ونسبة الشريحة الأولى من معدل كفاية رأس المال 12.36%، مما يظهر الاحتفاظ بهوامش مريحة أعلى من المتطلبات الرقابية وتدعم نمو الميزانية العمومية في المستقبل. وأوضح فان دير تول أن أداء الربع الأول عكس نتيجة متوازنة، تجمع بين نمو الأرباح، والتوسع في الميزانية العمومية بشكل منضبط، وجودة الأصول المستقرة، والرسملة المعززة ضمن بيئة

عقدت مجموعة البنك الأهلي الكويتي مؤتمر المحللين عن نتائج الربع الأول 2026 بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول، والرئيس المالي للمجموعة شياماك سوناوالا، ورئيس التخطيط الإستراتيجي والمتابعة الدكتور عبدالعزيز جواد، ومساعد مدير عام إدارة التخطيط الإستراتيجي والمتابعة أسامة عزالدين، لشرح المؤشرات المالية المسجلة خلال الربع الأول 2026، والخطط الإستراتيجية المستقبلية للمجموعة.

وبهذه المناسبة، أثنى الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول، على الجهود المستمرة لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وسط حالة عدم اليقين المتزايدة إقليمياً، وبالقرارات التنظيمية المنسقة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بحيث عززت هذه الإجراءات الثقة وأثبتت مرونة القطاع المصرفي.

وأضاف أن البنك الأهلي الكويتي شهد بيئة تشغيلية أكثر تحدياً خلال الربع الأول من العام 2026، مدفوعة بالتطورات الجيوسياسية الإقليمية المستمرة، والتقلبات في أسواق الطاقة، والحذر في بيئة الأعمال، مشيراً إلى أنه بالرغم من هذه الظروف، ظلت الأساسيات الاقتصادية الكلية في الكويت قوية بشكل عام، مدعومة بديناميكيات مالية مستقرة، وقطاع مصرفي منظم بشكل جيد، وسيولة كافية في القطاع.

وفي هذا السياق، أفاد أن أولويات المجموعة ظلت متمحورة حول الحفاظ على قوة الميزانية العمومية، والالتزام بإدارة المخاطر بشكل منضبط، ودعم العملاء



قروض مجمعة تتجاوز 12 مليار دولار أمريكي، إلى جانب القيام بدور مدير الاكتتاب والمفوض الرئيسي لتسهيلات ائتمانية بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي. وبين «على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد في الإمارات، فقد أطلقنا تطبيقاً مطوراً للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يمثل علامة فارقة في رحلة التحول الرقمي لدينا. وتوفر المنصة الحديثة خدمات متطورة وأعلى أماناً، مما يتيح تجربة عملاء أكثر سهولة مع توفير بنية تحتية قابلة للتطور لدعم النمو المستقبلي».

وكشف أن شركة ABK Wealth Management واصلت تعزيز منتجاتها من خلال الحلول المدعومة بالأصول، مع توسيع نطاق حضورها الإقليمي عبر شركتها التابعة في مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، منوهاً إلى أنها شهدت ارتفاعاً قوياً في تدفقات الأصول المدارة وانضمام العملاء الجدد، مع زيادة في تفويضات الإدارة الاختيارية.

#### الارتقاء بالاستدامة

وأوضح د. جواد «تم إحراز تقدم ثابت على صعيد معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال الربع الأول من عام 2026، حيث دفعنا بأجندة الاستدامة لدينا من خلال حوكمة أقوى، وإفصاحات مطورة، وتنفيذ المبادرات الرئيسية بشكل منضبط. ونستمر بإعداد تقرير الاستدامة لعام 2025 بعد عملية شاملة لجمع البيانات على مستوى المجموعة، مما يعزز التزامنا بالشفافية وبعتماد أفضل المعايير في إعداد التقارير».

وقال «واصلنا في المضي قدماً في أجندة التمويل المستدام في الكويت، بما في ذلك دعم مبادرات البنية التحتية الخضراء، وإكمال متطلبات التقارير التنظيمية المتعلقة بمخاطر المناخ بنجاح. وتعكس هذه الجهود التزامنا بدمج اعتبارات الاستدامة في مختلف الإدارات، وتعزيز المرونة، والتوافق مع المتطلبات التنظيمية المتطورة وتوقعات المتعاملين معنا».

وأفاد «نظل في وضع قوي للحفاظ على هذا الزخم في الأداء مستقبلاً، وسيصب تركيزنا في الفترة المتبقية من عام 2026، على تسريع تنفيذ خططنا وفق أولوياتنا الاستراتيجية، مع الحفاظ على نهج منضبط ومرن في بيئة تشغيلية ديناميكية، في وقت تؤكد التطورات الجارية في الشرق الأوسط أهمية الإدارة الحصيفة للمخاطر، والمركز الرأسمالي القوي، ونموذج الأعمال المتنوع، وهي عوامل تدعم مرونتنا واستمرارية أدائنا».

واختتم د.جواد حديثه قائلاً «سيوفر تحديث إستراتيجيتنا خلال هذا العام توجهاً أوضح للمرحلة التالية من النمو، مع تركيز أكبر على جودة الأرباح، وتسريع تحولنا الرقمي، وتعزيز القيمة المضافة المقدمة للعملاء، مما يضمن استمرارنا في تقديم قيمة مستدامة طويلة الأجل».

1.32% من 1.38%، مما يعكس كفاءة إدارة ومراقبة المحفظة، والإدارة الاستباقية للمخاطر، والانضباط في منح التمويل. وظلت نسبة تغطية المخصصات قوية عند نسبة 356%، مع الحفاظ على مخصصات القروض وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمقدار 210 ملايين دينار كويتي، والتي تتجاوز متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) مما يوفر مصداقاً إضافية. وظلت مقاييس السيولة متينة، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة 338% ونسبة صافي التمويل المستقر 110%، وكلاهما أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، مما يدعم الموقف التمويلي الصلب للبنك.

وقال سوناوالا «بشكل عام، تم تحقيق النمو في الميزانية العمومية مع التركيز بقوة على جودة الأصول، وتحسين السيولة، وتعزيز كفاءة رأس المال، وضمان التوافق مع إطار المخاطر الخاص بالمجموعة، التي سجلت في المحصلة أداءً مالياً متوازناً في الربع الأول». واختتم سوناوالا «بينما تستمر البيئة الخارجية في التغيير، إلا أن الأسس القوية للمجموعة، ونموذج أعمالها المتنوع، وإطار حوكمة المخاطر القوي لديها، يضعها في موقع جيد للحفاظ على الأداء وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين على المدى الطويل».

#### تعزيز القدرات الرقمية

من ناحيته، قال رئيس التخطيط الإستراتيجي الدكتور عبدالعزيز جواد «ظل تركيزنا منصّباً على تعزيز حضورنا في الكويت من خلال تطوير العروض المقدمة للعملاء، وتعزيز قدراتنا الرقمية، ورفع الكفاءة التشغيلية. وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد في الكويت، فقد واصلنا تطوير قدراتنا وتفاعلنا رقمياً مع العملاء من خلال إطلاق منصة «ABK Build»، وهي منصة رقمية لبناء المنزل وتسهيل رحلة تمويل وتصميم منزل الأحلام عبر أدوات تصميم متكاملة وعروض حصرية من الشركاء».

وأضاف د. جواد «قمنا بتعزيز مجموعة منتجاتنا بإطلاق بطاقة Visa Platinum Advantage مسبقة الدفع ذات الإصدار المحدود، واستئناف سحب حساب «الفوز»، وعلى المستوى التشغيلي قمنا بتنفيذ تحديثات على الأنظمة لرفع الكفاءة، وتعزيز أطر حماية العملاء، ومواصلة توسيع نطاق شبكة أجهزة السحب الآلي الخاصة بنا».

وتابع «إلى جانب أداء أعمالنا، فقد حصلنا على جائزة التميز في الحوكمة داخل دولة الكويت من مجلة Global Brands، مما يعكس قوة إطار الحوكمة لدينا والتزامنا المستمر بتطبيق أرقى المعايير العالمية».

#### زخم قوي

وأفاد د. جواد أنه في الإمارات العربية المتحدة، نفذت إدارة الخدمات المصرفية للشركات عدداً من الصفقات البارزة خلال الربع الأول، بما في ذلك المشاركة في

تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين بمقدار 113 نقطة أساس ليصل إلى 9.23%، مما يعكس تعزيز الربحية وتحقيق كفاءة أكبر في توظيف رأس المال». وأضاف «تعزيزت القاعدة الرأسمالية بشكل أكبر، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.90%، ونسبة الشريحة الأولى من معدل كفاية رأس المال 12.36%، وهي معدلات تفوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 13.0% على أساس سنوي إلى 57 مليون دينار كويتي، مدفوعاً بشكل أساسي بنمو بنسبة 17.8% في صافي إيرادات الفوائد، وقد أتى ذلك مدعوماً بالإدارة الفعالة للأصول والالتزامات، والانضباط في عملية التسعير، وتحسين مزيج التمويل المعزز بهيكل التزامات مطور».

وتابع سوناوالا «سجلت المصروفات التشغيلية زيادة بنسبة 16.3% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار الاستثمار في المبادرات الإستراتيجية، والتحول الرقمي، وتوسع الأعمال. ونتيجة لذلك، بلغت الأرباح التشغيلية 32.4 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 10.7% على أساس سنوي، مما يظهر استمرارية نمو الأرباح».

وبين أنه على صعيد الكفاءة التشغيلية، فقد ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل طفيف إلى 43.1% مقارنة بـ 41.9% في العام السابق بسبب الاستثمارات في الأولويات الاستراتيجية وتوسع الأعمال، مع الحفاظ على الانضباط في التكاليف بشكل عام. ومع ذلك، تظل هذه النسبة دون مستوى 43.8% المسجلة بنهاية عام 2025».

وقد استمرت أعمال إدارة الخدمات المصرفية للشركات كمساهم رئيسي في الإيرادات التشغيلية بنسبة 45%، تليها أعمال إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بنسبة 35%، ثم أعمال الخزينة والاستثمار بنسبة 20%. ويعكس هذا التوزيع بشكل عام في الميزانية العمومية، حيث استحوذت إدارة الخدمات المصرفية للشركات على 56% من إجمالي الأصول، مقابل 13% لإدارة الخدمات المصرفية للأفراد، و31% لإدارة الخزينة والاستثمار، مما يبرز مزيج الأعمال المتنوع وتوازن مخاطر المحفظة.

ونوه سوناوالا إلى ارتفاع هامش صافي الفائدة ليصل إلى 2.48%، بزيادة 38 نقطة أساس على أساس سنوي، مدعوماً بانخفاض تكلفة التمويل وتحسن مزيج الأصول والالتزامات، في حين نما صافي القروض والسلف بنسبة 4.9% إلى 4.8 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 7.1% إلى 4.4 مليار دينار، في حين ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5.2% مقارنة بديسمبر 2025 ليصل إلى 7.3 مليار دينار، بما يتماشى مع إستراتيجيتنا للنمو الانتقائي والمعدل حسب المخاطر، ومما يؤكد قوة قاعدة الودائع لدينا واستقرار تكلفة التمويل المنخفضة».

وذكر سوناوالا «انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى

## أطلق برنامجاً تدريبياً نوعياً للمعينين الجدد في مركز الاتصال

## بيت التمويل الكويتي يواصل الاستثمار في المواهب الوطنية الشابة



علي عزران



جانب من البرنامج التدريبي



محمد المسلم

البرنامج مقدمة تعريفية حول فلسفة الصيرفة الإسلامية والتعريف بالمنتجات المصرفية، بما في ذلك الحسابات والبطاقات والودائع.

وأضاف عزران أن البرنامج تضمن اختبارات وتقييمات متنوعة لقياس مدى جاهزية المتدربين للوظيفة، بما يمنحهم الثقة والقدرة على التعامل مع استفسارات العملاء وتحديات العمل بسهولة وكفاءة. وأوضح أن البرنامج يضع الموظفين الجدد على الطريق الصحيح لأداء مهامهم على أكمل وجه، من خلال استخدام أحدث التقنيات والبرامج المتوافقة مع المعايير العالمية للتكنولوجيا المصرفية.

وأكد عزران أن بيت التمويل الكويتي حرص على أن يكون البرنامج التدريبي ثرياً ومتنوعاً، بحيث لا يقتصر هدفه على إعداد الموظفين الجدد للعمل في مركز الاتصال فحسب، بل يمتد أثره لدعمهم في مسيرتهم المهنية في القطاع المصرفي، ورفع كفاءتهم، وصقل مهاراتهم ومعارفهم المصرفية على المدى الطويل.

التدريب أكثر فاعلية وارتباطاً ببيئة العمل. وأشار المسلم إلى أن بيت التمويل الكويتي يؤمن بأن نجاحه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتعزيز مكانته الرائدة يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة وتميز موارده البشرية، ومواصلة الاستثمار فيها. وأشار إلى أن البنك يولي اهتماماً كبيراً بدعم الموظفين وتنمية خبراتهم من خلال رؤية شاملة وبيئة عمل محفزة، لافتاً إلى أن البنك يعمل وفق استراتيجية واضحة لتوفير أفضل البرامج التدريبية المتخصصة وفق أرقى المعايير العالمية، إلى جانب الاستفادة من المنصات الرقمية الاحترافية في التدريب وتطوير المهارات، بما ينعكس إيجاباً على رفع مؤشرات الأداء وتحسين الكفاءة التشغيلية.

ومن جانبه، أوضح المدير التنفيذي لقنوات مركز الاتصال في بيت التمويل الكويتي، علي عزران، أن البرنامج التدريبي تناول مختلف جوانب عمل مركز الاتصال والخدمات المقدمة للعملاء، متضمناً شرحاً وافياً لمفاهيم خدمة العملاء وشرايحهم، وآلية التعامل مع طلبات واستفسارات العملاء باحترافية. كما شمل

أطلق بيت التمويل الكويتي برنامجاً تدريبياً متكاملًا ونوعياً لتأهيل مجموعة من المعينين الجدد، بهدف إعدادهم لبدء مهام عملهم في مركز الاتصال والتعامل مع العملاء وفق أعلى معايير جودة الخدمة. ويأتي هذا البرنامج تأكيداً لحرص البنك على الاستثمار في المواهب الوطنية الشابة، ورفع كفاءتهم المهنية لمواكبة متطلبات العمل، وتعزيز التنافسية في مجال خدمة العملاء، بما يرسخ قيادة البنك في تقديم أرقى الخدمات والحلول المصرفية التي تعزز تجربة العميل.

وبهذه المناسبة، أوضح المدير التنفيذي لإدارة المواهب في بيت التمويل الكويتي، محمد المسلم، أن البرنامج التدريبي امتد لنحو ثلاثة أشهر، واستفادت منه ثلاث دفعات من الموظفين الجدد بإجمالي 50 موظفاً.

وأضاف أن البرنامج قدمه مدربون معتمدون من كوادر بيت التمويل الكويتي، يتمتعون بخبرة واسعة في العمل المصرفي، ما يتيح فرصة متميزة للمعينين الجدد لتعزيز التواصل مع زملائهم والاستفادة من خبراتهم العملية، الأمر الذي يجعل

# عطورات

## مقاميس

maqames -perfume

55205700



بمشاركة وحضور نخبة من المحامين والمهتمين بالشأن القانوني:

# «أدفوكتس جروب» نظمت ندوة علمية وطرحت حلول نوعية لتطوير أعمال مهنة المحاماة



ثالثًا: إعادة تقييم القضايا المنتهية: وهي خدمة متخصصة لإعادة دراسة القضايا التي صدر فيها حكم نهائي، عبر مراجعة شاملة للملفات القانونية، وتحليل الثغرات المحتملة، واستكشاف فرص إعادة فتح الملف وفق أسس قانونية دقيقة، مع تقديم حلول وتوقعات مهنية مدعومة بفريق مختص.

رابعًا: إدارة العقود الشاملة: وهي خدمة متكاملة تبدأ من مرحلة التفاوض الأولي، مرورًا بصياغة بنود العقد ومراجعاته القانونية، وصولًا إلى التوافق النهائي والتوقيع، مع إدارة جميع مراحل التطوير القانوني للعقود بما يضمن الحماية الكاملة لمصالح الأطراف.

كما أعلنت «أدفوكتس والنقيب جروب للمحاماة» بفخر أنهما أول شركة محاماة متخصصة في قضايا الموضة وقضايا الاستدامة، في خطوة تعكس التوجه نحو مجالات قانونية حديثة ومتنامية ترتبط بالاقتصاد الإبداعي والمسؤولية البيئية. وتؤكد المؤسسات أن هذه الخدمات تأتي ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة تعريف دور مكاتب المحاماة، من الدور التقليدي إلى نموذج أكثر ابتكارًا وتخصصًا، يواكب التحولات العالمية في القطاع القانوني والاقتصادي.

وفي ختام الفعالية، عُقدت ورشة عمل بعنوان: «من الأزمة إلى الفرصة: استراتيجيات إعادة بناء وتطوير مكاتب المحاماة»، قدمها كل من المحامي محمد جميل والمستشار محمد جاسم الذوايدي، حيث تم استعراض نماذج عملية وتجارب مهنية حول تحويل التحديات إلى فرص للنمو والتطوير.

وشهدت الندوة حضور عدد من السادة المحامين والمهتمين، وسط تفاعل إيجابي ونقاشات مثمرة أكدت أهمية مثل هذه المبادرات في دعم تطوير مهنة المحاماة وتعزيز جاهزيتها للمستقبل.



القضائية، ودراسة دفوع الأطراف، وبناء سيناريوهات متكاملة لمراحل التقاضي المختلفة، مع تقدير احتمالات النجاح بنسبة مئوية، لتكون بمثابة خارطة طريق قانونية وليست مجرد استشارة تقليدية.

للتنفيذ. ثانيًا: دراسة جدوى القضية (التقرير الاستراتيجي للقضية): كخدمة مبتكرة تُعالج القضية كملف استراتيجي شامل، من خلال جمع وتحليل القوانين والأحكام والسوابق

عقدت أكاديمية «أدفوكتس جروب» الخميس الماضي، في مقرها ندوة علمية بعنوان: «أهمية تطوير أعمال مهنة المحاماة»، بحضور نخبة من المحامين والمهتمين بالشأن القانوني.

وتحدث خلال الندوة كلٌّ من رئيس مجلس إدارة «أدفوكتس جروب القابضة» المحامي محمد جميل، والرئيس التنفيذي لشركة «أدفوكتس والنقيب جروب للمحاماة» فاتن النقيب، والمدير التنفيذي للمركز الدولي الخليجي المستشار محمد جاسم الذوايدي، حيث تناولت المداخلات للمتحدثين في الندوة أبرز التحديات التي تواجه مهنة المحاماة في المرحلة الراهنة، والتحول المتسارع التي يشهدها القطاع القانوني، لا سيما في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد التعقيدات الجيوسياسية، وما يفرضه ذلك من ضرورة إعادة ابتكار أدوات وأساليب العمل القانوني.

كما ركزت الندوة على أهمية تطوير المهارات الرقمية، واعتماد منهجيات حديثة في إدارة المكاتب القانونية، بما يعزز الكفاءة ويرفع من جودة الخدمات المقدمة، ويضمن استدامة المهنة في بيئة متغيرة ومتسارعة.

كما تم خلال الندوة الإعلان عن خدمات قانونية نوعية جديدة، وذلك في إطار التطوير الاستراتيجي الذي تتبناه «أدفوكتس والنقيب جروب للمحاماة»، حيث أعلنت المؤسسات عن إطلاق مجموعة من الخدمات القانونية النوعية المتخصصة، والتي تُعد الأولى من نوعها في المنطقة، وتشكل نقلة مبتكرة في مفهوم العمل القانوني.

أولًا: خدمة الوساطة الاستثمارية: وهي خدمة متخصصة في إعداد دراسة قانونية ومالية متكاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على ربطها بالمستثمرين المناسبين بعد تقييم جدوى المشروع قانونيًا وماليًا، بما يساهم في تحويل الأفكار إلى فرص استثمارية قابلة



## بهدف تعزيز الابتكار وتوسيع منظومة الحلول الائتمانية في الكويت

# ساي نت تكشف عن استراتيجيتها الجديدة للأعوام 2026-2028



مervi بدر العويش

منظومة رقمية متكاملة“. وقد شملت هذه الجهود تطوير القنوات الرقمية وإطلاق حلول الاستعلام والتفويض الائتماني الرقمي، التي مكنت المؤسسات من تقديم خدماتها بالكامل عبر قنوات رقمية آمنة، تركز على الهوية الرقمية لدولة الكويت. وأسهمت هذه القدرات في دعم أنشطة التجارة الإلكترونية، وتمكين البنوك الرقمية وشركات «اشتر الآن وادفع لاحقاً» من تقديم خدمات ائتمانية رقمية متكاملة.

ويأتي ذلك بالتوازي مع التوسع في مجال علم البيانات، حيث أطلقت ساي نت حزمة متقدمة من حلول البيانات المصممة لدمج الرؤى الائتمانية بسلاسة ضمن الأنظمة والعمليات التشغيلية للمشاركين، بما يعزز القدرة على التنبؤ بمخاطر الائتمان، ويمكن جهات الإقراض من استباق حالات التعثر واتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة. حيث مثلت هذه الإنجازات المرحلة الأولى ضمن خارطة طريق ساي نت للبيانات، التي تسعى الاستراتيجية الجديدة إلى استكمالها وتسريع وتيرتها من خلال تطبيقات البيانات المتقدمة، وتقديم رؤى تدعم اتخاذ قرارات تمويلية مدروسة، مع الالتزام بأعلى معايير حوكمة البيانات والأمن السيبراني.

كما تتضمن الاستراتيجية التوسع في بناء شراكات استراتيجية وتعزيز تبادل المعلومات الائتمانية على المستوى الإقليمي، بما يساهم في تفعيل تدفق البيانات الائتمانية عبر الحدود وتوسيع نطاق الوصول إليها، ودعم التكامل بين الشبكات الائتمانية في المنطقة وفتح آفاق جديدة للتعاون المستقبلي. وتشمل المبادرات الاستراتيجية كذلك تنمية الدور المجتمعي للشركة من خلال إطلاق مبادرات تساهم في رفع مستوى الوعي الائتماني والثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات، حيث تؤكد ساي نت أن تعزيز الدراية الائتمانية يعد عنصراً أساسياً في بناء منظومة مالية أكثر استدامة.

وفي ختام التصريح، قالت رئيس مجلس الإدارة: “يجسد إطلاق الاستراتيجية الجديدة لدى ساي نت مجموعة من القيم المؤسسية التي تشكل جوهر عملها، بما يعكس دورها المحوري ضمن المنظومة المالية في المنطقة، ويؤكد التزامها المستمر بتبني الابتكار وتحقيق نمو مستدام.“



عالية بدر الحميدي

خاصة للدفع الأجل «اشتر الآن وادفع لاحقاً» (BNPL)، وإدراج بيانات الشيكات المرتجعة ضمن المنظومة الائتمانية، إلى جانب توسيع نطاق تبادل المعلومات الائتمانية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والتكامل مع مختلف الجهات الحكومية، والتركيز على تعزيز السلوك المالي المسؤول من خلال مبادرات وحملات التوعية الائتمانية بما رسخ دور ساي نت كمصدر وطني موثوق للمعلومات الائتمانية. وقد مثلت هذه الإنجازات ختام مرحلة تأسيسية مهمة أرست أسساً قوية للنمو المستدام، ومهدت لمرحلة جديدة أكثر طموحاً واتساعاً في الأثر.“

ويوازي ذلك تركيز متواصل على تعزيز منظومة الأمن السيبراني وحوكمة البيانات، بما يشمل مواءمة الأطر التنظيمية والرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي، بما في ذلك وثائق “إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية“، إلى جانب تبني البرمجيات المتقدمة لإدارة المخاطر التشغيلية والتقنية بشكل استباقي، وبما يعزز الامتثال لأفضل الممارسات والمعايير العالمية.

ومن جانبها، أكدت الرئيس التنفيذي لشركة ساي نت، ميري بدر العويش، أن المرحلة المقبلة من نمو الشركة تركز على تعزيز قدراتها الرقمية وتطوير منظومة البيانات، وقالت: “تولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بتعزيز القدرات التقنية من خلال الاستثمار في الأنظمة الرقمية المتقدمة وتحليلات البيانات والتكنولوجيا السحابية، إضافة إلى تطوير قدراتها في مجال علوم البيانات والذكاء الاصطناعي“. وفي هذا الإطار، تعمل الشركة على تطوير تطبيقات إضافية للتصنيفات الائتمانية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والشيكات المرتجعة، بالإضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لدعم الأتمتة والارتقاء بمستوى التحليلات الائتمانية، لتمكين عملائها من مختلف القطاعات من الوصول إلى أدوات أكثر تطوراً وجاهزية للمستقبل.

وأضافت العويش: “تعكس المرحلة المقبلة من مسيرة ساي نت تحولاً نوعياً في توظيف البيانات والتكنولوجيا لخدمة القطاع المالي، استكمالاً للإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية في بناء

أعلنت شركة ساي نت عن إطلاق استراتيجيتها المؤسسية الجديدة للأعوام 2026-2028، في خطوة تهدف إلى ترسيخ مكانتها كمكتب ائتماني متطور يقدم حلولاً مبتكرة تدعم التحولات المتسارعة في المشهد الائتماني والمالي في دولة الكويت، مع التركيز على الابتكار التقني، وتوسيع نطاق الخدمات، وتعزيز الثقافة الائتمانية في المجتمع.

وجاء الإعلان عن الاستراتيجية الجديدة بعد تحقيق مجموعة من الإنجازات المهمة التي عززت متانة القدرات المؤسسية للشركة ورسخت قدراتها التشغيلية، أعقبها إجراء مراجعة استراتيجية شاملة، مما يوفر قاعدة قوية للمرحلة المقبلة من النمو والتطور.

وتحدد الاستراتيجية الجديدة مسار التحول الذي تسعى ساي نت إلى تحقيقه خلال السنوات الثلاث المقبلة، إذ تتطلع الشركة إلى أن تكون المركز الرائد للبيانات في الكويت، من خلال التوسع عبر قطاعات متعددة، وتطوير منظومة متكاملة من الحلول الائتمانية المتطورة، بما يدعم المؤسسات المالية والجهات الاقتصادية في اتخاذ قرارات تستند إلى بيانات دقيقة وتحليلات متقدمة، وتأتي هذه الخطوة في وقت تتزايد فيه أهمية المعلومات الائتمانية في تعزيز الشفافية المالية ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أوضحت رئيس مجلس إدارة شركة ساي نت، عالية بدر الحميدي، أن إطلاق الاستراتيجية الجديدة يمثل محطة مفصلية في مسيرة الشركة نحو تعزيز دورها في تطوير منظومة الائتمان في الكويت ودعم النمو الاقتصادي، قائلة: «لقد حققنا خلال العام الماضي إنجازات استراتيجية مهمة أسهمت في تعزيز أسس شركة ساي نت للنمو المستدام، وهو ما يمنحنا وضوحاً أكبر وثقة متجددة ونحن نبدأ المرحلة التالية من التطور. إن استراتيجيتنا للأعوام 2026-2028 تعكس رؤيتنا في ترسيخ مكانة ساي نت كمحرك رئيسي لمنظومة الائتمان في الكويت، من خلال تطوير حلول متقدمة تدعم القطاع المالي وتمكن المؤسسات والأفراد من اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وشفافية».

وتستند الاستراتيجية الجديدة على مجموعة من الركائز الاستراتيجية التي تشكل الإطار الرئيسي لمبادرات الشركة خلال السنوات المقبلة، وفي مقدمتها الارتقاء بتجربة المتعاملين في مختلف القطاعات، وتوسيع نطاق البيانات الائتمانية من خلال دمج مصادر جديدة للبيانات، واستكشاف فرص جديدة للنمو، بما يشمل تطوير منتجات وخدمات متخصصة تتكامل مع احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، وإثراء البيانات وتعزيز تنوعها بما يساهم في تنوع المحافظ الائتمانية.

وأضافت الحميدي أن المرحلة المقبلة ستشهد تركيزاً أكبر على الابتكار والتكامل بين البيانات والتكنولوجيا، ويأتي ذلك استكمالاً للنجاح خلال المرحلة السابقة قائلة: «قد شهدت السنوات الماضية مرحلة مفصلية في مسيرة ساي نت، نجحنا خلالها في تنفيذ مبادرات تحويلية أسهمت في إعادة تشكيل المشهد الائتماني في دولة الكويت وتعزيز دور الشركة ضمن المنظومة المالية. ومن أبرز هذه الإنجازات إدراج محفظة ائتمانية

# في موسم الأرباح... لاحظت رقماً غائباً تقرير أرباح... لكن أين الكاش؟

في تقارير الأرباح، لا يكفي أن نعرف كم ربحت الشركة، بل نحتاج أن نعرف هل تحوّل هذا الربح إلى نقد فعلي من التشغيل. وجود رقم Cash from Operations في نموذج الإفصاح المختصر قد يساعد المستثمر على فهم جودة الأرباح لا حجمها فقط.

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي

هذا المقال يعبر عن رأي مستثمر فرد في السوق الكويتي، ولا يُعدّ توصية استثمارية أو دعوة لشراء أو بيع أي ورقة مالية.



هذه الأسئلة لا تجعل المستثمر محترفاً بالضرورة، لكنها تجعله أكثر حذراً ووعياً. إضافة بسيطة... أثرها كبير إضافة بند واضح في نموذج الإفصاح المختصر بعنوان:

**صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية (Cash from Operations)**

لن تغيّر جوهر الإفصاح، لكنها ستجعله أكثر اكتمالاً من زاوية المستثمر.

هذا الرقم يمكن أن يُعرض بجانب صافي الربح وربحية السهم، مع مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وبهذا يستطيع المستثمر أن يرى بسرعة العلاقة بين الربح والكاش، بدلاً من الاكتفاء برقم الربح فقط.

الهدف ليس تعقيد النموذج، بل جعله أكثر فائدة.

## الخلاصة

النموذج الموحد للإفصاح المالي في السوق الكويتي خطوة مهمة ومقدّرة، لكن إضافة Cash from Operations إلى نموذج الإفصاح المختصر قد تكون تطويراً بسيطاً في الشكل وكبيراً في الأثر.

هذه الملاحظة موجّهة بكل تقدير إلى هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والجهات ذات العلاقة بالإفصاح والرقابة، لأن وجود هذا الرقم في الواجهة يساعد المستثمر على فهم جودة الأرباح، ويعزز شفافية السوق وثقة المتعاملين فيه.

ففي النهاية، المستثمر لا يحتاج أن يعرف كم ربحت الشركة فقط، بل يحتاج أن يعرف هل هذا الربح تحوّل إلى نقد حقيقي أم لا.

التشغيلية (Cash from Operations)، لا يظهر ضمن النموذج الرسمي المختصر نفسه.

الرقم ليس غائباً بالكامل عن السوق. فهو موجود ضمن القوائم المالية التفصيلية وضمن بيانات الشركات المتاحة عبر منصة بورصة الكويت. لكن من وجهة نظري، وجوده في النموذج الرسمي المختصر سيجعل الوصول إليه أسهل وأسرع، خصوصاً للمستثمر الذي يعتمد كثيراً على الإفصاح المنشور لاتخاذ انطباع أولي عن نتائج الشركة.

## لماذا يهم المستثمر؟

كثير من المستثمرين في السوق الكويتي يهتمون بالتوزيعات النقدية. وهذا أمر طبيعي، لأن التوزيعات تمثل جزءاً مهماً من ثقافة الاستثمار المحلي. لكن التوزيعات لا تُدفع من الأرباح الورقية، بل تُدفع من النقد المتاح.

قد تعلن شركة ربحاً جيداً، لكن التدفق النقدي التشغيلي لديها يكون ضعيفاً. وقد يكون الربح مدعوماً ببند استثنائي أو أرباح تقييم أو إيرادات غير متكررة. في هذه الحالة، لا يكفي النظر إلى صافي الربح فقط للحكم على قوة الشركة أو قدرتها على الاستمرار في التوزيع. وجود رقم التدفق النقدي التشغيلي بجانب صافي الربح وربحية السهم يساعد المستثمر على طرح أسئلة أفضل:

- هل أرباح الشركة تحولت إلى نقد؟
- هل التوزيع مدعوم من التشغيل أم من مصادر أخرى؟
- هل الربح متكرر أم مؤقت؟

## البداية من فضول مستثمر

في موسم الأرباح هذا، كنت أتابع إفصاحات الشركات الكويتية، وفي الوقت نفسه أطلع على تقارير شركات عالمية مثل MICROSOFT و META. لم يكن الهدف مقارنة سوق بسوق، ولا القول إن نموذجاً أفضل من آخر، بل محاولة بسيطة للتعلّم: كيف تُعرض الأرقام؟ وما الذي ينتبه له المستثمر عند قراءة النتائج؟

أنا لست محاسباً، ولم أدرس المحاسبة يوماً. أنا مستثمر يحاول أن يفهم ما يقرأ، ويربط الأرقام بقراره الاستثماري.

لكن ما لفت نظري لم يكن رقماً كبيراً في الأرباح، بل رقماً مهماً لم أجده في المكان الذي توقعت أن أراه فيه.

## شركات و كمثال

عند قراءة النتائج الفصلية التي صدرت مؤخراً لشركتي MICROSOFT و META، لاحظت أن رقم التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يظهر بوضوح ضمن عرض النتائج أو في جدول التدفقات النقدية، تحت ما يُعرف باسم Cash from Operations

هذا الرقم جعلني أنتبه إلى نقطة مهمة:

**الربح يخبرك ماذا كسبت الشركة على الورق، والتدفق النقدي يخبرك ماذا دخل فعلياً إلى يدها من التشغيل.**

## تقرير أرباح... لكن أين جودة الأرباح؟

هنا يتبادر إلى الذهن سؤال بسيط: إذا كان التقرير يعرض نتائج الأرباح، فهل تكتمل الصورة من دون بيان واضح يوضح النقد الناتج من التشغيل؟ فالربح المحاسبي مهم، لكنه لا يكفي وحده لفهم جودة الأداء. قد تظهر الشركة رابحة، لكن المستثمر يحتاج أن يعرف هل هذا الربح جاء من النشاط الأساسي؟ وهل تحوّل إلى نقد فعلي؟ وهل يمكن أن يدعم التوزيعات مستقبلاً؟

لذلك، وجود رقم Cash from Operations في نموذج الإفصاح المختصر لا يكون تفصيلاً محاسبياً زائداً، بل جزءاً أساسياً من فهم الأرباح نفسها.

**نموذج الإفصاح الكويتي خطوة مقدّرة** عند الرجوع إلى نماذج الإفصاح المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت، وجدت أن النموذج الموحد يحتوي على معلومات مهمة ومنظمة: صافي الربح، وربحية السهم، الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية، التوزيعات، ورأي مراقب الحسابات. وهنا لا بد من الإشادة بالجهود المبذولة. وجود نموذج موحد للإفصاح المالي خطوة إيجابية تساعد المستثمر على قراءة النتائج بطريقة أسهل وأكثر انتظاماً، وهذا جهد يُقدّر.

لكن ما لاحظته كمستثمر أن رقم التدفق النقدي من العمليات، أو صافي النقد الناتج من الأنشطة

## استبيان «الاقتصادية»

مايو 2026

## السؤال

هل تؤيد الربط الآلي  
لسجلات المساهمين  
لإعلان إفصاحات تحقق  
المصلحة بنسبة 5%  
بشكل فوري متى  
ما تحققت؟

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «الإفصاحات الفورية للملكيات واجبة الإفصاح».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز.

نعم لا 

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل  
للتغيير»عبر الواتساب  
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:  
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)  
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames\_perfume

55205700



# بنك قطر الوطني يتوقع ارتفاع التضخم العالمي إلى 4.4% تحت ضغط صدمة الطاقة



توقع بنك قطر الوطني (QNB) أن يبلغ معدل التضخم الكلي العالمي 4.4% تحت ضغط صدمة الطاقة نتيجة التصعيد العسكري في المنطقة الذي وجه ضربة قوية لمسار انخفاض التضخم العالمي، وهو ما يعتبر انعكاسا حادا عن ذي قبل.

ورأى بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، أن هذه الصدمة قد تؤدي إلى تسارع واسع النطاق في التضخم في الاقتصادات الكبرى، وفي المناطق الرئيسية الثلاث، الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وآسيا، ويبقى العامل الحاسم هو سرعة عودة إمدادات الطاقة إلى وضعها الطبيعي.

ولفت التقرير إلى سير الاقتصاد العالمي في بداية العام على مسار ثابت من النمو المستقر وانخفاض التضخم، إلا أن هذا المسار تعرض لتغير مفاجئ بسبب التصعيد في المنطقة، حيث بقي معدل التضخم الكلي العالمي، قبل التطورات الراهنة، في انخفاض مستمر من ذروته التي بلغت 9 في المئة عام 2022 بعد جائحة «كوفيد-19».

وأشار التقرير إلى أن الزيادات في الأسعار كانت تقترب تدريجيا من المعدلات المستهدفة من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، بارتفاع 0.9 نقطة مئوية عن توقعات ما قبل التطورات الجارية التي كانت تبلغ 3.5 في المئة، مضيفا أن العام الجاري، الذي كان يتوقع أن يشهد تطبيعا للسياسة النقدية، قد يتحول الآن إلى دورة جديدة من الضغوط التضخمية التي تعزى إلى الصدمة الكبيرة في قطاع الطاقة.

وبين التقرير أن تأثير صدمة طاقة بهذا الحجم ينتقل عبر قناتين مختلفتين، الأولى هي القناة المباشرة، أو ما يعرف بالتأثير الرئيسي، وهو انتقال ارتفاع أسعار النفط والغاز فوراً إلى تكاليف الوقود والكهرباء والنقل، وهذا ما تلاحظه الأسر والشركات وتشعر به بشكل مباشر، أما التأثير الثاني، فهو التأثير غير المباشر على التضخم الأساسي، أي العوامل الأساسية المرتبطة بالأسعار والتي تستثني مكونات الطاقة والغذاء المتقلبة، حيث ينتقل تأثير ارتفاع أسعار الطاقة تدريجيا إلى تكاليف الإنتاج والأجور وأسعار

الخدمات، ما يجعلها تترسخ بشكل دائم في المستوى العام للأسعار.

ورأى التقرير أن الولايات المتحدة أقل عرضة للتأثر باضطرابات إمدادات النفط الخام مقارنة بأوروبا أو آسيا باعتبارها مصدرا صافيا للطاقة، ومع ذلك، فقد كانت تواجه بالفعل تحديات فيما يتعلق بتوقعات التضخم، نظرا لأن تضخم أسعار السلع المدفوع بالتعريفات الجمركية كان يولد ضغوطا ويؤثر على أسعار المستهلك، وبعد التطورات الأخيرة تجاوزت أسعار البنزين 4 دولارات أمريكية للغالون، بزيادة تقارب دولارا واحدا.

كما ارتفع التضخم الكلي إلى 3.3 في المئة على أساس سنوي في شهر مارس الماضي، وهو أعلى بكثير من المعدل السنوي المستهدف من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) البالغ 2 في المئة، وبلغ مؤشر التضخم الأساسي في أسعار المستهلك، الذي يستثني البنود ذات الأسعار الأكثر تقلبا مثل الغذاء والطاقة، 2.6 في المئة على أساس سنوي، مع ظهور بوادر مبكرة لتوسع نطاق تأثيره ليشمل النقل والغذاء والخدمات، ما دفع صندوق النقد الدولي إلى رفع توقعاته لمعدل التضخم بالولايات المتحدة لهذا العام إلى 2.8 في المئة.

وعلى عكس الولايات المتحدة، أبرز بنك قطر الوطني (QNB)، في تقريره الأسبوعي، اعتماد منطقة اليورو بشكل شبه كامل على استيراد النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي فهي معرضة أكثر للتأثر باضطرابات أسعار الطاقة، مشيرا إلى أن العواقب كانت فورية وقابلة للقياس، حيث قفز معدل التضخم الكلي في منطقة اليورو من 1.9 في المئة في فبراير الماضي إلى 2.5 في المئة في مارس، مدفوعا بتقلبات أسعار الطاقة.

وأكد التقرير أن التحول في التضخم كان واسع النطاق في أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ 2.8 في المئة بألمانيا، و3.4 في المئة بإسبانيا، و2.0 في المئة بفرنسا، و2.6 في المئة بهولندا، ما يعكس الاختلافات الهيكلية في كيفية انتقال أسعار الطاقة إلى أسعار المستهلكين في

الدول الأعضاء.

ولفت التقرير إلى أن البنك المركزي الأوروبي كان قد نجح قبل التطورات الراهنة في تثبيت التضخم عند مستوى قريب من النسبة المستهدفة البالغة 2 في المئة بعد دورة التشديد النقدي الأكثر صرامة في تاريخ البنك، مضيفا أن هذا الانخفاض في التضخم، الذي تحقق بشق الأنفس، يواجه الآن تهديدا مباشرا، إذ من المتوقع أن يصل معدل التضخم الكلي إلى 3.0 في المئة العام الجاري.

وفي ذات السياق، أكد التقرير أن التطورات الراهنة مثلت اضطرابا كبيرا في الإمدادات بالنسبة لآسيا، إذ تستقبل المنطقة عادة ما بين 80 و85 في المئة من إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال التي تمر عبر مضيق هرمز، ما يجعلها من الناحية الهيكلية، المنطقة الأكثر عرضة لمخاطر إغلاق هذا الممر المائي الحيوي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع التضخم في الأسواق الناشئة في آسيا من 1.9 في المئة عام 2025 إلى 2.7 في المئة عام 2026.

وأشار إلى أن الصين تتمتع بوضع أفضل نسبيا، لكنها ليست بمنأى عن هذا التأثير، إذ تستورد الصين حوالي 45 في المئة من نفطها من الشرق الأوسط، لكنها استفادت من احتياطاتها الإستراتيجية الضخمة، والوصول المستمر لإمدادات الطاقة الروسية، والتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف الطاقة يؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الصلب والكيماويات، فضلا عن الإلكترونيات.

وفي جنوب آسيا، نوه بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، بتسارع في مستويات التضخم، متوقعا أن يصل التضخم إلى 5 في المئة هذا العام.

ونوه التقرير في الختام إلى أن استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة وقوة الدولار الأمريكي يضغطان على الاقتصادات العالمية، ويزيدان من حدة التضخم عبر رفع أسعار السلع المستوردة، بما يشمل المواد الغذائية والأسمدة وخدمات النقل.

# 8 بنوك إماراتية تسجل نمواً بالأرباح والودائع والإقراض في الربع الأول من 2026



ارتفعت أرباح 8 بنوك إماراتية عن فترة الربع الأول إلى 15.14 مليار درهم، مقارنة بنحو 13.4 مليار درهم في الفترة ذاتها من عام 2025، بزيادة قدرها 1.73 مليار درهم، وبنسبة نمو بلغت 12.9%، مدعومة بتحسين الأداء التشغيلي، واستمرار قوة الإقراض، إلى جانب استقرار الأصول لدى عدد من البنوك الكبرى.

احتل بنك الإمارات دبي الوطني صدارة البنوك الثمانية من حيث الأرباح، محققاً 6.40 مليار درهم مقارنة بـ 6.21 مليار درهم في الربع الأول من 2025، مسجلاً نمواً محدوداً يعكس استمرار الأداء المستقر للبنك، مدعوماً بقاعدة أصول قوية وتنوع مصادر الدخل.

وعلى جانب الودائع، واصل البنك تعزيز قاعدة تمويله المستقرة، إذ ارتفعت الودائع بمقدار 44 مليار درهم منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الأول، بزيادة 6% لتصل إلى 830 مليار درهم، ما يعكس قوة الثقة في البنك واستمرارية تدفق السيولة.

وقفز إجمالي القروض إلى 677.84 مليار درهم مقارنة بـ 633 مليار درهم الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مدفوعاً بزخم واسع في النشاط الائتماني عبر مختلف القطاعات.

فيما حلّ بنك أبوظبي التجاري في المرتبة الثانية، بعدما ارتفعت أرباحه إلى 3.36 مليار درهم مقابل 2.45 مليار درهم في الفترة المقابلة من العام الماضي، مستفيداً من تحسن هوامش الفائدة ونمو الإقراض وانخفاض نسبي في المخصصات.

كما نمت ودايح العملاء لتصل إلى 523 مليار درهم، مقارنة بـ 500 مليار درهم خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مع تسجيل صافي نمو في الحسابات الجارية وحسابات التوفير بقيمة 14 مليار درهم خلال الربع الأول.

الربع الأول من عام 2026، مدعوماً بنمو ملحوظ في الأرباح وتوسع في قاعدة الودائع، مع استمرار استقرار مستويات السيولة

ورغم هذه التحديات، واصل القطاع المصرفي الإماراتي إظهار قدرته على التماسك وتحقيق النمو، مستفيداً من قوة المركز المالي للبنوك، وكفاءة السياسات الاقتصادية، ومتانة الاقتصاد المحلي، ما عزز من مرونته في مواجهة التقلبات الخارجية دون ضغوط تُذكر على السيولة.

وفي جانب الإقراض، ارتفع إجمالي القروض إلى 425.72 مليار درهم مقارنة بـ 406 مليار درهم بالفترة المنتهية 31 ديسمبر 2025، مدفوعاً بتوسع النشاط الائتماني عبر مختلف القطاعات.

ووسط تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، منذ أواخر فبراير 2026، وما تفرضه من ضغوط على أسواق النفط وحركة رؤوس الأموال العالمية، جاء أداء ثمانية بنوك إماراتية مدرجة في أسواق المال الإماراتية قوياً خلال

# عطائورات

## مقاميس

maqames -perfume

55205700



# سوق العملات المشفرة ترتفع 13% خلال أبريل بدعم تدفقات مؤسسية



تواصل التدفقات المؤسسية، لا سيما عبر صناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، توفير أرضية دعم للأسعار، مع تسجيل تدفقات قوية في بعض الفترات، ما يعزز الطلب على بيتكوين ويحافظ على تماسكها قرب مستويات 80 ألف دولار.

العملات، ما يعكس استمرار تركيز السيولة في الأصول الرئيسية، مقابل أداء أكثر هدوءاً للعملات البديلة. يعكس استقرار سوق العملات المشفرة عند مستويات 2.6 تريليون دولار حالة من التوازن الحذر بين عوامل دعم هيكلية وضغوط كلية مستمرة، إذ

وخلال الأسبوع، استقرت السوق عند نحو 2.6 تريليون دولار، مع أحجام تداول يومية تقارب 122.9 مليار دولار، في ظل تحركات محدودة تميل إلى التماسك. كما عززت بيتكوين هيمنتها على السوق عند مستوى 60.4%، مقابل 10.7% لإيثيريوم، و28.9% لباقي

سجلت سوق العملات المشفرة أداءً إيجابياً خلال أبريل، إذ ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية من نحو 2.30 تريليون دولار في بداية الشهر إلى قرابة 2.6 تريليون دولار في أول مايو، محققة مكاسب تقارب 300 مليار دولار، بنسبة نمو نحو 13%.

## تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



# الاقتصادية

جريدة النخبة  
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

# الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: [www.aleqtisadyah.com](http://www.aleqtisadyah.com)



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah\_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /  
Instalation to Kuwait

## «باركليز» يرفع توقعاته لخام برنت إلى 110 دولار

رفع بنك باركليز توقعاته لسعر خام برنت في العام الجاري إلى 100 دولار للبرميل، مشيراً إلى أن الأسعار قد ترتفع أكثر إذا استمرت الاضطرابات في مضيق هرمز لفترة أطول من المتوقع.

وقال البنك في مذكرة: «كلما طال أمد تلك الاضطرابات، كانت صدمة الأسعار أكبر وأشد».

وأضاف البنك أن تدفقات النفط عبر مضيق هرمز لا تزال محدودة جداً، بينما تتسارع عمليات السحب من المخزونات، وفق «رويترز».

وتشير تقديرات «باركليز» إلى أن السوق تواجه حالياً عجزاً قدره 6.6 مليون برميل يوميا، ومن المرجح أن يتسع هذا العجز. وفي الوقت نفسه، قال البنك إن خروج الإمارات من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) قد يساعد في تضيق الفجوة بين نمو الطلب والإمدادات خارج أوبك على المدى المتوسط، لكنه من غير المرجح أن يسدّها بالكامل، وسيأتي ذلك على حساب الطاقة الإنتاجية الفائضة.

وقال بنك باركليز إنه إذا استمر الاضطراب الحالي حتى نهاية مايو/ أيار، فقد تعود أسعار برنت لعام 2026 المستندة إلى العقود الآجلة إلى 110 دولارات للبرميل.

وانخفضت العقود الآجلة للنفط أمس الجمعة بعد أن اقترحت إيران إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة، لكن الأسعار كانت لا تزال في طريقها لتحقيق مكاسب أسبوعية مع استمرار طهران في إغلاق مضيق هرمز واستمرار البحرية الأمريكية في حظر صادرات الخام الإيرانية.

واستقرت عقود خام برنت تسليم يوليو/ تموز عند 108.17 دولار أمس الجمعة، بينما أنهت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي التداول عند 101.94 دولار للبرميل.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق  
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير  
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية  
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية  
إلكترونية يومية  
تصدر كل يوم  
صباحاً بنظام pdf